الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الشهيد سي الحواس – بريكة –
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم تاريـخ

فرنسا وسياسة تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين من 1871 الى 1945م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:
- بولحية أسماء
- بولحية أحلام

إشراف الدكتور:
فاروق جياب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
تومي الطاهر	رئيسا	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
جياب فاروق	مشرفا ومقررا	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
فيصل مبرك	ممتحنا	المركز الجامعي سي الحواس بريكة

السنة الجامعية :1441-1442هـ/2020-2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الشهيد سي الحواس – بريكة –
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم تاريـخ

فرنسا وسياسة تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين

من 1871 الى 1945م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:
- **بولحية أسماء**
- **بولحية أحلام**

إشراف الدكتور:
فاروق جياب

السنة الجامعية :1441-1442هـ/2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور جياب فاروق على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.
و نشكر كل أساتذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء....

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله يسرني أن اهدي عملي هذا إلى قرة عيني وحبيبة قلبي وسيدة نساء الكون أمي الغالية التي كانت السبب فيما أنا فيه الآن ، اهدي لكي عملي البسيط لقاء تعبك طيلة سنوات يا من كنتي الأب والأم ، والى أبي الغالي تحت التراب مربي الأجيال رغم فقدانك في سن مبكرة إلى أن قلبي لا زال ينبض شوقا لك ، كان حلمي أن تمسك يدي في هذه الأيام وارى نظرة الفخر تملئ عينيك لكن القدر شاء غير ذلك ، إلى رفيق الدرب الذي رافقني فترة اعداد رسالتي وقبلها و كان له الفضل الأكبر والمساندة في كافة مشواري الدراسي دمت ذخرا لي ، وفي الأخير اهدي هذا العمل لكل من ساعدني وساندني ولو بنصيحة زملائي زميلاتي ، كما اهديه إلى إخوتي وأخواتي الذين رافقوني بدعواتهم طيلة فترة دراستي .

أسماء بولحية

الإهـــــــداء....

اهدي هذا العمل إلى من ساندني وشجعني ، ومن دعا لي وليس هذا فقط بل الى من تمنى نجاحي، اهدي إلى والديا الكريمين الى من أعطتني حليبها إلى من علمتني اتكلم واسير على اقدامي الى من شجعتني يوم خابت امالي الى من نصحتني يوم كنت بحاجة الى نصيحة ، الى امي وقرة عيني حفضها الله ورعاها وجعل الجنة من نصيبها، كما اهدي هذا العمل الى ابي حبيبي الى من سهر من اجل لقمة عيشنا، الى من كان استاذ وعلمنا ان هذه المهنة تحتاج الى ضمير الى من اخذته المقابر مني وانا في عمر العاشرة الى ذلك الاب الذي يضرب به الامثال في الرجولة رغم انك تركتني صغيرة، الا ان ذكرياتك ترافقني دوما كأنك معي اهديك هذا العمل البسيط اتمنى انني قد شرفتكم بهذا العمل يا والديا يا اغلى واعز ما املك، رحمك الله ابي اطال الله في عمرك امي .

كما اهدي هذا العمل الى زوجي الذي كان سندا لي من خلال كلماته ونصائحه وتوجيهاته، كما اهدي هذا العمل الى كل من ساندني من زملاء واساتذة ورفاق الدراسة الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات، وفي الاخير أقدم هذا الاهداء لإخوتي وعائلتي متمنية من الله دوام المحبة بيننا .

بولحية أحلام

جدول المختصرات:

التسمية	الرمز
ترجمة	تر
صفحة	ص
تقديم	ت
دون تاريخ	د ت
عدد	ع

مقدمـــــة

كانت فرنسا منذ بداية حملتها على الجزائر تعمل على خلق مختلف الذرائع من أجل تبرير سياستها الاستعمارية في مختلف المجالات وبالخصوص المجال الاجتماعي وهو المجال المستهدف للدراسة من خلال موضوعنا.

منذ احتلال الجزائر باشرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في البحث عن كافة الآليات والسياسات الممكنة لتطبيق مشروعها الاستعماري على الأراضي الجزائرية، فقد تخطت السياسة الفرنسية حدود الزمان والمكان وباستعمال شتى الوسائل التي توصل إليها العقل البشري، وكان المجتمع الجزائري أول المستهدفين من طرف المستعمر بعد اختراقه الأرض، حيث كان المجتمع الجزائري مجتمعا متجانسا بطبيعته برغم اختلاف مكوناته وتمايزها، متمسكا بكل مقوماته ومبادئه وهذا ما عرقل تجسيد السياسة الاستعمارية التي رأت في تلاحمه عقبة تحول بينها وبين تطبيق مخططاتها على أرض الواقع، فكانت كل الأساليب والآليات تصب في وعاء واحد وهو احتواء الفرد الذي يعتبر المكون الأساسي في التطور الايجابي لأي مجتمع في إطار نمط جديد، حيث تم تزويده بسلوكيات وأنماط تفكير من شأنها تكريس ظاهرة التخلف، وبخاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, حيث تم إفراغ المجتمع الجزائري من قدراته وطاقاته البشرية، وعليه فان السياسة الفرنسية كانت سياسة ثابتة في أهدافها متغيرة في أساليبها .

لذا وجب علينا تسليط الضوء على جانب هام من السياسة الفرنسية في الجزائر وتجسد ذلك في اختيار موضوعنا «فرنسا وسياسة تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين 1871-1945"

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تغطية جانب مهم في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهو السياسة المستخدمة لتفكيك المجتمع الجزائري، وتوضيح السياسات المنتهجة الفرنسية اتجاه المجتمع الجزائري، خاصة خلال الفترة الثانية من الاستعمار والتي تلت الحكم العسكري وهي فترة الحكم المدني، مع ذكر مختلف الوسائل التي تبنتها الإدارة الاستعمارية

من أجل الاستيلاء على الجزائر وإلحاقها بفرنسا، وإلقاء الضوء على مختلف القوانين والقرارات التي من شأنها تكريس التبعية الجزائرية لفرنسا والآثار المترتبة عليها .

دوافع اختيار الموضوع :

لقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية :

الموضوعية : كثرة الدراسات الفرنسية إلى اهتمت بهذا الجانب بغرض تظليل الباحث وتزيين السياسة الاستعمارية في نظره، بأن هذه السياسات جاءت من اجل تطوير المجتمع الجزائري وإخراجه من الجهل الذي يعيش فيه .

. تركيز أغلب الدراسات التاريخية على الجانب السياسي والعسكري وإهمالها للجانب الاجتماعي والذي على أساسه رسمت السياسات العسكرية والسياسية .

الذاتية : رغبتنا الشخصية في إلقاء الضوء على الجانب الاجتماعي خلال فترة الاستعمار، ودحض كل الأقاويل والمغالطات التي يزعمها الكتاب الفرنسيون أو غيرهم حول المجتمع الجزائري الأصيل الذي حارب من اجل أصالته ومقوماته .

إشكالية البحث :

أحدثت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر شرخا كبيرا في مكونات المجتمع الجزائري، وطالت كافة مجالات الحياة من اجل إضعاف طبقات المجتمع وجعلها قابلة للتشتت والتفرقة جراء القوانين التعسفية، وقد تركت هذه السياسة آثارا وخيمة لازالت تعاني الجزائر منها إلى يومنا هذا وعليه ممكن أن نلخص إشكالية بحثنا على السياق التالي: إلى أي مدى ساهمت السياسة الفرنسية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية 1871-1945م في تفكيك بنية المجتمع الجزائري وتغيير ثوابته وأسسه التي بني عليها، من خلال القوانين التي سنتها فرنسا والآليات التعسفية التي تبنتها ؟

وقد تفرعت من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي :

. كيف تبنت وطبقت الإدارة الاستعمارية الحركة الاستيطانية وما أثرها على المجتمع؟

. كيف أحكمت فرنسا قبضتها على الأراضي الجزائرية وما مدى استغلالها لها ؟

. فيما تمثلت السياسات التعسفية المطبقة في كافة المجالات ضد الجزائريين ؟

. ما هي الآثار المترتبة عن هذه السياسة الاستعمارية في مختلف الميادين والمجالات؟

. ما هو موقف الشعب الجزائري اتجاه السياسة الاستعمارية والآثار المترتبة عنها ؟

خطة البحث :

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا خطة تتألف من مقدمة ومدخل للموضوع وثلاث فصول وخاتمة .

تناولنا في الفصل الأول الموسوم بعنوان " الحركة الاستيطانية ومصادرة الأراضي " حيث تناولنا بدايات الحركة والمخططات الاستيطانية في الجزائر لأنها لم تكن وليدة اللحظة بل كانت ذات جذور طويلة منذ بداية الاستعمار، ومن ثم تناولنا الحركة الاستيطانية في الفترة المدروسة والتي كانت بدايتها سنة 1871م ومدى تطورها طول الفترة الممتدة من 1871م إلى 1945م، وما الآثار المترتبة على تبني هذه الحركة، ومن ثم انتقلنا إلى مصادرة الأراضي التي تعتبر أهم العناصر التي استهدفها الاستعمار لما تحمله من قيمة مادية ومعنوية لدى الأهالي، والقوانين الفرنسية التي طبقت من اجل انتزاعها واستغلالها .

وتطرقنا في الفصل الثاني الموسوم بعنوان "السياسات والآليات التعسفية ضد الجزائريين " حيث تناولنا في هذا الفصل السياسة الاستعمارية بشكل مفصل من كافة المجالات، من الناحية الاجتماعية وتمثلت في استهداف مقومات المجتمع الجزائري بكافة شرائحه، وكذا استهداف المرأة الجزائرية التي تعتبر عنصرا هاما في بناء هذا المجتمع، ومن ثم انتقلنا إلى السياسة الاقتصادية والتي ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري وغيرت من شكله العام، وصولا إلى السياسة التعليمية والدينية التي سخر لها المستعمر كافة الإمكانيات من اجل تشويهها وهدمها وإلحاقها بفرنسا .

وفي الفصل الأخير الموسوم بعنوان " آثار السياسة الاستعمارية وردة الفعل الجزائرية " تطرقنا إلى تداعيات السياسة الفرنسية اتجاه الجزائريين وما نتج عنها من انتشار لظاهرة الهجرة وتدني لمستويات المعيشة وتفكيك للبنى القبلية للمجتمع الجزائري, ومن ثم ردة فعل الشعب الجزائري التي تبلورت في أشكال مختلفة، منها الطبقة الثائرة الرافضة للاستعمار،

والطبقة المثقفة التي قادت النضال عبر الجمعيات والنوادي والمناشير والصحف، والسياسيون الذين باشروا النضال من خلال تأسيس عدة أحزاب سياسية .

المنهج المتبع :

ومن أجل السير في خطى بحثنا اخترنا الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي الملائم لوصف وسرد الوقائع والأحداث التاريخية، وفق تسلسل زمني منطقي, بداية من جذور وتبلور السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر مرورا بمراحل تطورها ووصولا إلى أهم نتائجها وتداعياتها .

الدراسات السابقة :

. رتيبة لخضاري، السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري 1830 . 1914م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تطرقت فيه الباحثة إلى السياسة الفرنسية الاقتصادية ومدى أثرها على المجتمع الجزائري، واشتركنا معها في الجانب الاقتصادي للسياسة الاستعمارية ونتائجها على المجتمع الجزائري .

. رشيد مياد،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900. 1954م)، وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تطرق فيها الباحث إلى الأوضاع الجزائرية بصفة عامة، واشتركنا معه في دراستنا في عدة جوانب الاجتماعية والاقتصادية منها وكذا النتائج المترتبة عليها .

أهم المصادر والمراجع :

عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهو مرجع مهم للسياسة الاستعمارية، فقد كان لي سن في دراسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر .

. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، بكافة أجزاءه، فهو يلقي الضوء على المجتمع الجزائري وثقافته السائدة ومدى تأثير الاستعمار عليها، كانت هذه الكتب بمثابة المشكاة التي أنارت طريقنا للسير والتعمق في تفاصيل مباحثنا ومطالبنا .

. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830.1954م)، يعتبر مرجعا هاما في دراسة السياسة التعسفية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية ومدى تأثيرها على الحركة الوطنية، وقد استفدنا بشكل واضح منه في رسم معالم بحثنا .

. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، والذي تطرق فيه إلى اهمم المحطات في التاريخ الجزائري والتي ركز فيها على الفترة الاستعمارية، وهذا ما فادنا بشكل كبير في تقصي المعلومات والوقائع التاريخية التي استخدمناها في شتى تفاصيل البحث المقدم .

. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، مرجع مفصل حول القضايا الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية، استفدنا كيرا من ما جاء فيه من قضايا تاريخية خدمت بحثنا .

صعوبات البحث :

. كثافة وتشعب الأحداث التاريخية خلال الفترة الزمنية المعنية بالدراسة, بالإضافة إلى تشابه المادة العلمية بنسبة كبيرة في اغلب الدراسات والأبحاث التي تخدم موضوعنا, وتمنعنا من تقديم الجديد .

. الفترة الوبائية الصعبة التي حالت بيننا وبين المصادر الورقية، بسبب قلة المصادر الورقية التي أصبح من الصعب الوصول إليها .

. الفترة الزمنية التي كانت غير كافية بالنسبة لنا بسبب صعوبة التنقل والالتقاء بكافة الأساتذة والدكاترة الذين كان من المحتمل الاستفادة من خبراتهم وزادهم المعرفي أكثر في هذا المجال .

وفي الأخير نتقدم بكافة الشكر والعرفان لاستأذنا الدكتور جياب فاروق الذي كان لنا نعم السند في مسارنا، والذي مد لنا يد العون في كافة مراحل بحثنا الأكاديمي، وسخر لنا من وقته الثمين من اجل توجيهنا التوجيه الصحيح للوصول للمادة المعرفية التي بين يدينا اليوم.

مدخـــل

مدخل للموضوع: لمحة عن طبيعة المجتمع الجزائري وجذور السياسات التعسفية المطبقة

يمكن تقسيم المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي إلى قسمين، سكان المدن والأرياف ضمن خصوصيات ثقافية وأنماط للمعيشة وأسلوب في الحياة يختلف من قسم إلى آخر ، تلتقي عند بعضها وتختلف في البعض الآخر، إلا أنها كانت تشكل ذلك الانسجام الملحوظ، أي انه وبغض النظر عن بعض الفوارق التي كانت تتميز بها كل فئة فان المجتمع الجزائري بصفة عامة كان يشكل طبقة يكاد لا يظهر التفاوت بين فئاتها. [1]

أما فيما يخص الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال فقد كانت تتميز بالتنوع الثقافي الذي يشمل مختلف الطبائع الرموز والفنون والعادات والتقاليد وأنماط العيش، ويطبع كل هذا الطابع الإسلامي الذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري ويعمل على صهرهم ويزرع فيهم الشعور بالانتماء إلى بلد واحد وأمة واحدة، فالطابع الإسلامي الذي للثقافة لا يقصد به المحتوى الديني فقط بل المقصود أيضا هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية[2]، وهذا لانتشار المدارس والزوايا والمساجد والكتاتيب القرآنية في كل ربوع الوطن والتي كانت عربية، تتكفل بها المؤسسات الخيرية والصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة بالأفراد، فان نظام الأوقاف قد اوجد نوعا من الوحدة الثقافية في الجزائر كونه المورد الأساسي للمدارس القرآنية والمساجد والزوايا والمعاهد[3].

(1) . حمدان خوجة بن عثمان، المرآة، تق: محمد العربي الزبيري، منشورات، الجزائر، 2005، ص ANEP51

(2) . الميلي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ، (ب.ت)، ج3، ص 317

(3)المرجع نفسه، ص 318

اما بخصوص الدين فان مختلف مكونات المجتمع الجزائري كانوا على دين الإسلام واغلبهم على المذهب المالكي[1]، فعند دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر كان يوجد في مدينة الجزائر لوحدها 106 مسجد، إضافة إلى مدارس تعليم القران وتلقين الدروس الدينية، فقد كان التضامن الإسلامي بين السكان سائدا في المجتمع، بالإضافة إلى الأقليات التي كانت تمارس دياناتها بكل حرية[2].

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فكان يعتمد أساسا على الفلاحة والزراعة وتربية الماشية وقد ساعد هذا النشاط النظام السائد في التحكم بالأراضي المتمثل في الملكية الجماعية للأراضي من طرف القبائل والعائلات وبالتالي فان المجتمع الجزائري كان مجتمعا متماسكا سواء دينيا أو اجتماعيا أو حتى اقتصاديا ويعود ذلك لتماسك مكونات المجتمع بالرغم من اختلافها[3].

استخدم الاستعمار الفرنسي أبشع الطرق والأساليب الوحشية الاستعمارية للقضاء على هذه الوحدة واللحمة في المجتمع الجزائري، وسعى إلى القضاء على أي مقاومة وحاولت إخضاع السكان وسلب أراضيهم وممتلكاتهم، زيادة على الإبادة الجماعية والمجازر والقوانين الاستثنائية ، وقمع للحريات والتجهيل، هذا ما مهد إلى سياسة استعمارية بشعة طويلة المدى[4]، وقد سعت الإدارة الاستعمارية من أول نزولها ارض الجزائر على انتهاج سياسة ترمي إلى تشويه هوية الشعب الجزائري عبر سياسات وإجراءات وقوانين كان الهدف منها القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي والفرنسة، والتنصير، والعمل على افتعال النعرات

(1). عوض صالح، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى 1962، مطبعة دحلب، ، الجزائر، (د.ت)، ص 204

(2). عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص 109 .

(3). عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830.1960، تر: جوزف عبد الله، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 20

(4). عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ ، دار الامة، الجزائر، 2013، ص 636

والفتن بين أفراد المجتمع الواحد عاملة بسياسة فرق تسد، إضافة إلى تطبيق سياسات ثقافية متعددة الأشكال لتأثر في البنى الثقافية، وقد تم فرض الضرائب على الجزائريين وكذا إشراكهم في العمل العسكري من خلال تجنيدهم في الحروب[1].

وقد استخدمت الإدارة الاستعمارية عدة أساليب من اجل تحقيق أهدافها الاستعمارية والتجأت إلى سياسة الإغراء رغبة منها في توسيع نفوذها حيث تعددت أشكالها بين توظيف بعض الجزائريين، ومنح لهم بعض المناصب والامتيازات مثل إغراء الأعيان، وقد تجاوزت هذه السياسة إلى الرغبة في استخدام هؤلاء الأعيان والمواطنين في أغراض تجسسية وبالتالي إشراكهم في مشروع الاحتلال، من خلال الكيد من الثائرين والمشاركة في عملية استهداف الزعامات الثائرة واعتقالهم[2]

كما عملت فرنسا منذ أن وضعت أقدامها على التراب الجزائري بمحاولة استيلاء على الأوقاف الإسلامية، باعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري[3].

كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، والاستيلاء على خيراتها وثرواتها، وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها، ولذلك عمدت الإدارة الفرنسية إلى انتهاج سياسة الإدماج في الجزائر، وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين[4].

---

(1). بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من سنة 1830 الى 1989، دار المعرفة، 2006، الجزائر، ج1، ص 152

(2). ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 85.

(3). عمار عمورة، المرجع السابق، ص 124.

(4). عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص 193.194.

الفصل الأول

الحركة الاستيطانية ومصادرة الأراضي

المبحث الأول: الحركة الاستيطانية في الجزائر

المطلب الأول: بداية الحركة الاستيطانية في الجزائر والعوامل المتحكمة بها

المطلب الثاني: الحركة الاستيطانية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة

المطلب الثالث: آثار الحركة الاستيطانية على الجزائريين.

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي الجزائرية

المطلب الأول: قانون وارني 26 جويلية 1873م

المطلب الثاني: فرنسة الأراضي الجزائرية

المبحث الأول: الحركة الاستيطانية في الجزائر

المطلب الأول: بداية الحركة الاستيطانية في الجزائر والعوامل المتحكمة بها

بداية الحركة الاستيطانية:

بداية الحركة الاستيطانية:

اعتمد الاستعمار الفرنسي في الجزائر على سياسة استيطانية رهيبة، وجهت أهدافه ومشاريعه لفترة طويلة من الزمن، فعملت الإدارة الاستعمارية على توفير كل الإمكانيات والظروف الملائمة لاستقرار المعمرين، باعتبار إن احتلال الأرض دون تركيز سكاني فيها لن يجدي نفعا كما أكد على ذلك المارشال "بيجو"[1].

من ابرز الشخصيات الفرنسية العسكرية التي شجعت الاستيطان الأوروبي في الجزائر يأتي "كلوزيل "[2] وعمل جاهدا على تشجيع المهاجرين من أوروبا نحو العالم الجديد للتوجه للجزائر، لكن سياسته أو ما يسمى (بالاستيطان الحر)كللت بالفشل في استقطاب عدد كبير من المستوطنين، مما جعل الإدارة الاستعمارية تلجا إلى نوع جديد من الاستيطان سمي

(1) عين حاكما على الجزائر 20 ديسمبر 1889م ويعتبر اب الاستيطان الاوروبي في الجزائر.

(2) ولد كلوزيل سنة 1772م ساهم في اعداد وانجاح ثورة جويلية التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من اوت 1830م، للمزيد ينظر: حمدان خوجة المرأة

بالاستيطان الرسمي الذي تشرف عليه الدولة بنفسها، لذا ارتبطت هذه المرحلة بشخصية "بيجو"، مؤكدا بان الغزو بدون استقرار سكاني لن يكتسب صفة الدوام[1].

طبق بيجو من اجل ذلك سياسة اسماها "المحراث والبندقية "ومضمونها تشجيع الجنود على الاستقرار وممارسة الفلاحة مع الاستعداد الدائم لمواجهة أي خطر يهددهم، وللحصول على تأييد لسياسته القي خطابا أمام البرلمان الفرنسي مما جاء فيه "حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بقوة، ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين يجب أن ندفعهم بقوة إلى الصحراء وهناك إما أن لا يستطيعوا العيش وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين، وإما أن يبقوا هناك، وعندئذ نستطيع أن نمكن للمعمرين من الأرض بكل حرية "[2].

وفي عام 1841م اصدر قرارا تضمن مصادرة أراضي كل قبيلة تعلن مقاومة الاحتلال ثم توزيعها على المعمرين[3]، إن سياسة تشجيع الجنود على الاستيطان أثبتت فشلها فمن بين 800 جندي وضابط تحصلوا على مساحات زراعية لم يبق منهم إلا 60 جنديا، أما ما تبقى منهم فقد فضلوا الرجوع إلى فرنسا بعدا انهوا خدمتهم العسكرية، إلا إن بيجو مقابل ذلك استطاع جلب

(1) حياة قنون، دور ومكانة الاسبان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري 1831.1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2002.2003، ص 35.

(2) خديجة بقطاش، اوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830، مجلة الثقافة، ع 92/ الجزائر افريل 1881، ص77.

(3) صالح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الاقصى، ط 6، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1993، ص10

أعداد هامة من المهاجرين الألمان والايطاليين والأسبان بفضل التسهيلات الكبيرة التي منحها لهم[1].

وهكذا فان بيجو انتهج سياسة الاستيطان المدني، فاصدر قرارا يوم 12 أفريل 1841 م نص على أن كل فرنسي يملك مابين ألف و215 ألف فرنكا بإمكانه الحصول على قطعة ارض زراعية تتراوح مساحتها مابين 4 و 12 هكتارا ومسكن يقيم فيه، وكان لهذا القرار أثره على تزايد الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، فوصل إليها في عام 1843م عدد من المعمرين بلغ 14137 معمرا منهم 12675 فرنسي، وما تبقى كانوا من الألمان والايرلنديين والسويسريين[2].

عوامل الحركة الاستيطانية في الجزائر:

اتفق الساسة الفرنسيون بمختلف توجهاتهم السياسية على احتلال الجزائر وجعلها مستعمرة فرنسية، إلا انه لم يكن هناك إجماع حول عملية الاستيطان، إذ اختلفوا في تصوراتهم حول طرق تجسيدها، والأهداف المرجوة منها، فهناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تفسر جزئيا بطء وتيرة الاستيطان وعدم انتظامها وثباتها أو عكس ذلك، فمنها ما هو خاص بفرنسا نفسها ' ومنها ما كانت تحدده التطورات الحاصلة في الجزائر.

. على مستوى فرنسا:

(1) عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص9

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية في الجزائر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص9

عدم استقرار نظام الحكم في فرنسا من ملكي إلى جمهوري إلى إمبراطوري ثم جمهوري، فكان لكل فترة من الحكم رجالها، هذا ما أدى إلى ظهور اختلافات في كيفية التعامل مع سياسة الاستيطان، فهناك من شجعها وقدم ادعم المادي والمعنوي للراغبين في الهجرة للجزائر، بينما هناك من حاول جعل الحركة الاستيطانية عملية انتقائية حفاظا على اموال الخزينة العامة، إذ لم يكن يسمح بالهجرة للجزائر إلا لأولئك الذين تتوفر بهم مجموعة من الشروط[1].

هناك عوامل أخرى لها علاقة مباشرة في التحكم في تطور حركة الاستيطان وهي خاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في فرنسا بوجه خاص وأوروبا بشكل عام في الفترات المختلفة، فخلال فترات وقوع الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الاضطرابات السياسية والحركات الجماهيرية الاحتجاجية، والعوالم الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف في المناطق الجنوبية، فان الحل الوحيد أمام الحكام، هو فتح أبواب الهجرة إلى الجزائر وغيرها من البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

على مستوى الجزائر:

انتشار المقاومة المسلحة في كل القطر الجزائري، وقد أعاقت تلك الثورات حركة التوسع الاستعماري في دواخل البلاد، وأرغمت بعض المعمرين على ترك الأراضي التي منحت لهم.

معظم الوافدين الأوروبيين ينتمون إلى الطبقة الكادحة التي تفتقر إلى الإمكانيات الضرورية للاستثمار في القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات الاقتصادية وكذا قلة خبرتها في المجال الزراعي مما أدى إلى إفلاسهم والتخلي عن الأرض التي منحت لهم.

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية في الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص10

المطلب الثاني: الحركة الاستيطانية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة

اندفعت الجمهورية الفرنسية الثالثة في عملية استعمار جديدة وازداد عدد المعمرين فانتقل من 248الف سنة 1871 م إلى 376 ألف نسمة سنة 1881م، والى جانب المعمرين والتجار من أصل فرنسي، كانت الهجرات تتدفق إلى الجزائر المستعمرة من الأقطار المجاورة لفرنسا مثل: إيطاليا وإسبانيا، مستفيدين من قانون الجنسية الفرنسية[1].

إذا تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الرابع من شهر سبتمبر 1870م، بحماس كبير من أوروبيي الجزائر كرد فعل على السياسة الإمبراطورية، وتخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا اكبر عقبة أمام أهدافهم، فالجزائر مستعمرة الجمهورية أولى لها أن تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر من خلال زيادة في اغتصاب الأراضي وطرد الجزائريين إلى الأراضي القاحلة غير الصالحة للزراعة مع تشجيع الهجرة الفرنسية خاصة هجرة أهالي مقاطعي الألزاس واللورين[2].

لقد وجدت ظاهرة الاستيطان الدعم المادي والمعنوي على حد سواء من النظام العسكري أو المدني، هذا الأخير الذي يعد اخطر من الأول، حيث دلت الإحصائيات سنة 1874م انه وصل إلى الجزائر ما يقارب 877 عائلة من إقليمي الألزاس واللورين، ليرتفع عدد المستوطنين خلال هذه الفترة فقط من 129898 نسمة إلى 199418 نسمة، وتضاعف العدد سنة

(1) عبد الله شريط، الميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص، 273.272

(2) فاطمة الزهراء الفول ، سارة بن محمود، سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري مابين 1830 .1914، مذكرة ماستر ، اشراف: عبد القادر فكاير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.2014، ص45

1896م إلى 578000 نسمة، وهذا يدل على وجود التسهيلات الضرورية والضخمة للاستيطان والتي جسدت فعلا على ارض الواقع[1].

وصلت أراضي الاستيطان سنة 1900 م إلى 1682.000هكتار[2]، ليضاف لها 427 ألف هكتار مابين 1909 م و1917م منها 200 ألف هكتار تسلموها سنة 1901م و1914م[3]، ونتيجة لهذه الهجرة تم بناء قرى استعمارية استيطانية فبعد أن كانت قريتين فقط على المستوى الوطني في سنة 1835م واحدة لعمالة قسنطينة والأخرى بالجزائر الوسطى، ولكن مع سنة 1850 متم بناء 126 قرية استعمارية، ثم ارتفع إلى 558 قرية سنة 1880 م ليصل إلى 736 قرية سنة 1890 م و794 قرية سنة 1920 م و928 قرية سنة 1929م[4].

وضمن تنامي أطماع الأوروبيين أكثر فأكثر، لجأت فرنسا إلى الحد من هجرة الأوروبيين من الدول الأخرى إلى الجزائر لأنها كانت تعتقد أن إطلاقها أو عدم مراقبتها أو الحد منها يخل بالتوازن في سياستها الاستيطانية، ولم تكن لتعترض على هجرة الأوروبيين ولكنها كانت تشترط أن تكون هجرة الفرنسيين إلى المناطق التي تحت نفوذها أساسية وان يشكل الأغلبية، وقد

(1) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830.1930، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص' 114، 115.

(2) ابراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ع5/الجزائر 2001، ص 121

(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية في الجزائر 1830.1954، المرجع السابق، ص42

(4) . احميدة عميراوي ، زاوية سليم، زغداوي محمد، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830.1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص48

وجدت فرنسا مخرجا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنيس لهم[1].

وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد سكان الجزائر في مقابل المستوطنين[2]:

السنة/ م	1858م	1876م	1896م	1926م	1936م	1948م	1953م
عدد الجزائريين/ن	2307000	2462000	3781000	5159800	6201100	7679100	9200000
عدد الاوروبيين/ن	180000	344700	578500	833490	846000	922300	1000000

بينما الجدول التالي: فيوضح عدد المستوطنين الوافدين على الجزائر، وعدد القرى التي تم تشييدها، والمساحة التي منحت لهم[3].

المدة	قرى فلاحيه	المساحة بالهكتار	المستوطنون الأوروبيون
1850.1830	150	427.604	63.497

(1) . صالح العقاد، المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص، 199 157

(2) – REY_GOLDZEIGUER ،A.(1981) Le Royaume Arabe ،La politique algerienne de Napoleon 3 1861-1870 ،COMPT RENDU ،Grinal henri ،In Reveue d'Histoire moderne et contenporaine ،P 380

(3) – Fishere ،F.(1999) Alsaciens et Lorrains en algérie ،Histoire d'une Emigration 1830-1914 ،Nice.éd.Gndini P 7

1860.1851	91	184.255	103.322
1870.1861	23	73.211	129.898
1880.1871	207	233.369	195.418
1890.1881	89	161.661	267.672
1900.1891	80	99.353	364.257
1920.1901	217	248.289	633.149
1929.1921	71	70.418	657.681

نلاحظ بعد قراءة سريعة للإحصاءات الواردة في الجدول المعروض، إن عدد القرى الفلاحة المنجزة خلال العقد الأول من الحكم المدني (1880.1871)، قد عرف ارتفاعا محسوسا، إذ بلغ 207 قرية. ونفس الملاحظة بالنسبة للمساحة الإجمالية للأراضي التي تم مصادرتها حيث قدرت ب 233.369هكتارا.وهناك مجموعة من العوامل تفسر تلك الظاهرة، منها القضاء على المقاومة الشعبية الجزائرية، وما ترتب عنها من نتائج، إذ قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة أملاك الثائرين، ونفي عدد منهم خارج البلاد، علاوة على غرامة مالية دفعها السكان، كما ان فرنسا بعد الهزيمة التي منيت بها ضد الألمان (بروسيا)في عام 1870م، فقدت منطقتي الالزاس واللورين بمقتضى معاهدة فرانكفورت، لهذا كانت مضطرة للبحث عن أراضي جديدة لمنحها لمواطنيها تعويضا لهم. والواقع ان التدفق الهائل لسكان الجهة الشرقية لفرنسا على الجزائر، لم يكن بسبب الهزيمة فقط التي منيت بها فرنسا، بل هناك من ارجعها الى

عاملين أساسيين آخرين هما النمو الديمغرافي المتزايد الذي عرفته الالزاس واللورين في تلك الفترة، علاوة على قلة مساحة الأراضي الزراعية الضرورية لتلبية احتياجات الساكنة، أما العامل الثاني فتمثل في الوضع السياسي الذي كان سائدا في تلك المناطق آنذاك، ولهذه الأسباب عرفت نسبة الهجرة ارتفاعا ملحوظا، بالرغم من إن نسبة المهاجرين كانت اكبر من تلك التي انتقلت إلى الجزائر [1].

والملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها، هي أن الأرقام الخاصة بعدد القرى ومساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وعدد الأوروبيين الوافدين على الجزائر، قد تضاعف بشكل ملفت للانتباه في فترة الحكم المدني (1871.1962)مقارنة بفترة الحكم العسكري (1830.1870)، وهذا يظهر بوضوح جشع الكولون الذين هيمنوا على مقاليد الإدارة على مستوى البلديات والمجالس النيابية المختلفة، وهذا ما جعل الحاكم العام "تيرمان يصرح ان قانون 1873م قد استغل في سلب الأهالي من أراضيهم، فلم نعد نجد في المناطق التي طبق فيها هذا القانون، إلا عددا قليلا من الأهالي الذين حافظو على أملاكهم، بينما معظمهم تحول إلى خماسين، عمال الأرض، الذين كانوا في السابق أصحابها "[2]

(1) Fisher ،1999.p33

(2) LINARES ،C.et Boutin ،D.L (2008). L'émigration Italiene de 1830 a1914 ،couses ، conditions et conséquences socio –économique ،paris ،S.é p9

المطلب الثالث: آثار الحركة الاستيطانية على الجزائريين.

كانت الحركة الاستيطانية منذ بداياتها تهدف إلى إلغاء الشخصية الوطنية وتهميش السكان الأصليين من خلال العديد من القوانين والمراسيم المجحفة التي طالت اغلب لمجتمع الجزائري وكان لهذه السياسة اثارا عميقة على الجزائريين فتمثلت هذه الآثار في:

استيلاء المعمرين الأوروبيين على الأراضي وتجريد الجزائريين من ملكيتهم، وكذا تحديد مجال الرعي والغابات أدى إلى تركز الأراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في الجهات الفقيرة الجبلية والمنعزلة، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وتقهقره، فانخفض القمح من 80بالمئة سنة 1860 م إلى 72 بالمائة سنة 1900[1].

. لقد أدت سياسة الاستيطان إلى هبوط في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي الصالحة للرعي (انحصار مجال الرعي)، فتأثر بشكل مباشر الوضع التقليدي لنشاط القبائل الاقتصادي ، وتبعا لهذا تقهقر النشاط التجاري للماشية إضافة إلى تأثر غذاء الجزائريين حيث إن اعتمادهم الأساسي على اللحوم[2]، فسجلت الإحصائيات انخفاض عدد الأغنام من 8 مليون

(1) . نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 2000، ص 45.

(2) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 71 /الكويت، 198، ص ص 25 26.

عام 1865م إلى 7.7عام 1885م إلى 3.6مليون سنة1900م، وكذلك البقر سجل انخفاض من مليون سنة 1867م إلى 846الف سنة 1900م[1].

. نتيجة تقسيم الملكية التي أدت إلى البيع والشراء والمضاربات، تحول الفلاح إلى خماس أو أجير عند المستوطنين في المزارع التي كانت ملكا له[2].

. أدى الاستيطان إلى اختلال اجتماعي واقتصادي، وتراجع الدخل افردي السنوي للجزائري[3].

إن سياسة انتزاع الأراضي ومنحها للمعمرين، تسبب في هجرة السكان الجزائريين والتي سنتعرض لها لاحقا. وما يجب أن يدرك هنا هو عمق وخطورة هذه السياسة كون معظم السكان يعملون بالزراعة، وان العمل بها مصدر رزقهم الأساسي حيث إن نسبة الذين يعيشون على الزراعة يبلغ أكثر من 70 بالمائة من عدد السكان لذلك أدت عملية نزع الملكية منهم إلى خلخلة عنيفة في البناء الاقتصادي والسكاني ظل آثارها لفترة طويلة من الزمن[4].

وقد أدت السياسة الاستيطانية إلى حدوث اختلال اجتماعي واقتصادي بتفاقم البطالة وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري، كما أصبح أكثر من 82 بالمائة من الجزائريين يقطنون في الأكواخ القصديرية أو البنايات القديمة المجاورة لبنايات المعمرين العصرية التي تحيط بها

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830. 1954، دار البصائر، المرجع السابق، ص ص 45 46

(2) عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 25، 26.

(3) احميدة عميراوي، زاوية سليم، زغداوي محمد، مرجع سابق، ص 49.

(4) . عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق، ص 21.

مساحات خضراء[1]، وتردي أوضاع المجتمع الجزائري الذي أدت إلى هجرتهم نحو بلاد المشرق وأوروبا والبلدان المجاورة جراء استيلاء المستوطنين على أجود الأراضي فيما بين (1830.1930) تم بناء 928 قرية استيطانية بحوالي 1.5مليون هكتار مستولى عليها[2].

لقد أدت السياسة الاستيطانية الفرنسية إلى انتشار الفقر والمجاعات والأوبئة، فالظاهرة الثابتة بين السكان هي البؤس فقد يدهش أي ملاحظ من طوابير المتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ والاندهاش يكون أكثر عندما لاحظ أن المستوطنين الأوروبيين لا يبدو عليهم إنهم ليرون شيئا من ذلك[3].

والجدول التالي يبين إحصائية بتوزيع الدخل في الجزائر قبل 1954م[4].

دخل الفرد /شهريا	عربي	أوروبي مستوطن	المجموع	الفئة أو الطبقة
45 دولار	5480000	.	5480000	الزراعة التقليدية
121 دولار	1600000	.	1600000	سكان المدن العرب
240 دولار	510000	440000	950000	صغار متوسطي الأجر ورجال الأعمال

(1) AGEROW ، C.R.(2005)، Les Algérien musulmans et la France 1871 −1919، T 2، Paris، éd.Bouchene

(2) FISHER.F.(1999)، P20

(3) . محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني في الجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، دار ثالة، الجزائر، 2005، ص 60

(4) . جوان جليسبي، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتاليف والترجمة، 1960، ص 49

502دولار	5000	245000	295000	الطبقة المتوسطة
3181 دولار	.	15000	15000	الطبقة الرأسمالية

هدفت السياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر منذ البدايات الأولى للاحتلال إلى إذابة الجزائر والجزائريين في الكيان الفرنسي، ومحاولة إنهاء وجودهما ككيان مستقل بكل بكل مقوماته، سواء بإخضاع الأغلبية الجزائرية للأقلية الأوروبية أو إحلال الأوروبيين المستوطنين محل الجزائريين أو تمكين سلطتهم على حساب الأهالي، ولقد تجلى هاذ الأمر في تحول المراكز الاستيطانية ذات الأغلبية الأوروبية إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة[1]، مكنت المستوطنين الأوروبيين من فرض سلطتهم ونفوذهم وتأثيرهم الاقتصادي والسياسي، فأسندت مسؤوليات رئاسة البلديات إلى معمرين فرنسيين، ووضع نائب فرنسي خاص على رأس كل مركز استيطاني يتولى ضبط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية لذا فان جميع رؤساء البلديات كاملة الصلاحيات كانوا من أصل فرنسي، ولا يوجد من بينهم أي جزائري[2].

لذا فقد ظل الأوروبيون يستأثرون بمنصب الرئيس في البلديات كاملة الصلاحيات منذ نشأتها إلى غاية (1962)، أين نوعت الإدارة الاستيطانية الفرنسية محاولاتها وأساليبها الإدارية

(1) البلديات كاملة الصلاحية: هي جماعات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية، ولها مميزاتها تديرها سلطة تنفيذية منتخبة من قبل السكان، وقد وجدت فقط في المناطق ذات الغالبية الاوروبية المستوطنة.

(2) . عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الاراضي ابن الاحتلال الفرنسي 1962.1830، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج 2، ص56.

كانت أداة استعمارية للسيطرة على الأهالي وإخضاعهم من طرف المستوطنين والأحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات، أين يتمتع الأوروبيين بالسلطات التامة.

لقد كان الشعب الجزائري يمثل المركز الأدنى في السلم الاجتماعي والاقتصادي بعيشه على هامش الحياة، وباعتباره شعبا خادما وخاضعا للاحتلال مسلوب الإرادة والأرض، مما أدى إلى تدني أكثر لأوضاعه ومعيشته بحرمانهم من الوظائف الإدارية في بلدانهم، كما مورست التفرقة العنصرية فأصبحوا غير مستقرين في بلادهم والمستفيد الوحيد من خيرات الدولة المحتلين والمستوطنين[1].

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي الجزائرية

المطلب الأول: قانون وارني 26 جويلية 1873م

مسالة التحكم في الأراضي وتوزيعها مسالة معقدة ومع ذلك تمكن الجزائريون من تسييرها وضبطها بالرغم من هشاشتها حسب رأي الفرنسيين، وادعائهم بوجود فوضى في النظام العقاري الجزائري، لقد كان على فرنسا تأخذ فيها بعين الاعتبار الموقع الجغرافي للأراضي وطبيعة القبائل ومعرفة ما يترتب على عملية المصادرة ونتائجها المختلفة، وهذا لا يعني أن سياسة فرنسا كانت تهتم لما يحدث للجزائريين لان سياستها قامت منذ البداية على نقل الملكية العقارية

(1) . حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 53.

إليها من خلال مصادرة الأراضي والسيطرة عليها وعادة توزيعها بصفة جديدة عن طريق المنح أو الهبة أو من خلال التأجير[1].

وبعد الإعلان عن الجمهورية الفرنسية الثالثة، غيرت فرنسا نظرتها اتجاه الملكية العقارية، وانتقلت إلى فكرة فرنسة الجزائر من خلال تطبيق التشريع العقاري الفرنسي على الملكية الجزائرية، فصوتت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون جديد في 26 جويلية 1873 أطلق عليه قانون وارني. كان قانون وارني عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي سعت إلى إلغاء الملكيات الجماعية وتعويضها بالملكيات الفردية. وهو يهدف إلى مصادرة الأراضي التي لم تصل إليها القوانين الفرنسية السابقة خاصة تلك الأراضي التي لم يكن لذي أصحابها سندات ملكية، أي وجود مالك عقاري ذو صك الملكية[2].

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الإدارة الفرنسية بخصوص هذا القانون في بداية سنة 1871، في اجتماع حضره كل من" اليكسي لامبريت والاميرال دوقيدون حافظ الأختام ولوفرانك دوفور وزير الداخلية" [3]، حيث اتفق على وضع اللبنات الأولى لهذا القانون، بعد عدة تعديلات مر بها هذا القانون وتمت الموافقة عليه أخيرا في 26جويلية 1873، بعد طرح لجنة فارني المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصيا طرحت القانون على الحكومة بتاريخ04 أفريل 1873، وتم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ 26 جويلية 1873م، فأصبح

(1) – Ageron (Ch.R)، Les Algérien Musulmans et la France (1871 – 1919)، T1، Paris، p71

(2) شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 .1919م، تر: م حاج المسعود، بكلبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ، ج1، ص 150

(3) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي)1830 .1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 66.

هذا القانون معروف بقانون المعمرين لأنه جاء أيضا خدمة لمصالحهم، فقد اخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا[1]

ينص هذا القانون على: "تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل الملكيات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي "[2]

فبموجب هذا القانون سوف تخضع جميع أراضي الجزائريين وأراضي العرش إلى القانون الفرنسي، وصار بإمكان أي فرد من العائلة أو القبيلة أن يتصرف في حصته كما يشاء وهو ما يسهل على المعمرين التغلغل وسط الملكيات العرشية، وقد تم إلحاق مساحات شاسعة بأملاك الدولة، تخص سبع مجموعات قبلية التي شاركت في ثورة المقراني أي حوالي 306.614 هكتار من أراضي المرور، وتعرضت 78 ملكية خاصة للمصادرة وألحقت بأملاك الدولة، وبلغت عمليات القطاع 446.406 هكتار من بينها 301، 516 هكتار من الأراضي الزراعية و 54.416 كم أراضي الرعي و 90.429 هكتار من أراضي المرور.[3]

ولتلخيص مضمون هذا القانون يمكن تلخيصه في المحطات التالية:

(1) . علي بطاش، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 .1900، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 198.

(2) . جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم 1830.1962، تر: عياد فوزية، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2010، ص 67

(3) . نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 163.

تثبت الملكية الخاصة:

أشار القانون إلى الوضعية العامة للأراضي في الجزائر والمناطق التي يمكن تطبيق القانون فيها حسب حاجيات الاستيطان والدولة عن طريق لجان التحقيق والإشهار في المناطق المختلفة المحددة بمدة 3اشهر، لكن بتقديم المعنيين لهذه العملية لجميع ملفاتهم الخاصة بفرنسة عقاراتهم وتقديمهما للجنة المكلفة لهذا الغرض[1] حيث ستقدم للمعنيين في مدة ثلاثة أشهر بصفة مؤقتة.

تأسيس الملكية الفردية:

تبقى نفس الإجراءات السابقة، سارية المفعول، فعندما يتحصل المعنيون على عقود الملكية الفردية من قبل المفتش المحقق من خلال محاضر الجلسات التي يشار فيها إلى كل معطيات الموضوع ذلك ما لاحظناه من خلال اطلاعنا على احد الإشهار التي تمت بناءا على المادة 17من قرار 26 جويلية 1873م بإحدى مناطق دائرة مستغانم بدوار "ولاد بو علي "[2]

الاستقصاء (التحقيق) الجزئي:

نظرا لتعقيدات العقار في الجزائر وحصول الإداريين على عقود سابقة، قام المشرع في إطار القانون الجديد الى وضع لجان تحقيق خاصة بها بهدف إعطاء شرعية المعاملات السابقة بتقديم عقود نهائية لهؤلاء المعمرين بهدف فرنسة العقار في الجزائر من خلال القانون الفرنسي،

(1) ESTOUBLON ET LEFEBURE ،T1 ،opcit ،exposé des motifs de warnier ،p 400 –

(2) – Archive ،hypothéque de Mostaganem ،volume V ،1907 ،p 495–39 –

تبقى عمليات التنفيذ والتطبيق تخضع لإجراءات خاصة حددها القانون بالمناطق الشمالية التلية التي تكثر فيها الأراضي الزراعية والمستوطنين.[1]

الجدول التالي يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873[2]

المقاطعات	عدد القبائل	عدد الدواوير	المساحة الإجمالية للدواوير	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	100	668.277	223.822
قسنطينة	61	110	662.989	208.740
وهران	55	108	907.829	227.027
المجموع	167	318	2.239.095	669.589

(1) – ESTOUBLON ET LEFBURE ،T1 ،opcit ،voir tableau d'excution de la lois de warnier ،p 418

(2) – . شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 149

المطلب الثاني: فرنسة الأراضي الجزائرية

مرسوم افريل 1887 م:

تحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873م وتعديله لخدمة المعمرين[1]، فكان قانون 1887م بمثابة تكملة قانونية وتوطئة استدراكية ضرورية لفهمه، [2] وبمقتضى هذا القانون أصبحت الدولة هي التي تحدد الأراضي التابعة لكل دوار وهي تقوم بتقسيم الأراضي بين الأفراد والعائلات وبهذه التشريعات الهادفة سوف تطال يدها كل المناطق في الجزائر لتحولها لصالح المستوطنين، [3]وذلك تطبيقا لقانون 1863م ولهذا غالبا ما يشار لقانون 1887م بمجلس الشيوخ الصغير[4]

وتضمن هذا القانون عدة إجراءات نذكر منها:

. عملية تحديد أراضي القبائل والدواوير التي سنها القرار المشيخي 1863م والتي أهملت عام 1870 م أعيد العمل بها.

. عمليات بيع ملك المشاع والتنازل بالمزاد العلني وتجزئة الميراث تخضع لقانون 1873م.

(1) – عدة بن داهة، الاستيطان....، ج 1، المرجع السابق، ص 225.

(2) – شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 170.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 16.

(4) –جيلالي صاري، المرجع السابق ، ص 71.

. السماح للأوروبيين ولليهود فيما بعد بحق الحصول على عقار داخل أراضي العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[1].

لقد أدى هذا القانون إلى القضاء على نظام التملك التقليدي الذي يتلاءم ووضعية القبيلة من خلال إخضاع أراضي الأعراش للبيع والتملك الفردي، وفتح الباب على مصراعيه لعمليات المضاربة لصالح الأوروبيين فتمت بين سنتي 1885.1889 ما يقارب 1087 عملية بيع وشراء للأراضي القبيلة، 666 عملية استيلاء على الأراضي و343 عملية بيع وفقا للقانون المدني الفرنسي إن تعذر تقسيم العقار، [2]وهكذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما بين 4 و5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بأجرة يومية وخماسيين، وحصل المعمرون على الأراضي بأثمان بخسة على سبيل المثال في منطقتي وهران والجزائر الوسطى والشرق وانتزع من أهالي الشلف نتيجة المضاربة ما بين 6 إلى 8هكتار[3].

وعليه كان قانون 1887م اشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من الجزائريين إلى المعمرين وبالتالي تدعيم وتنشيط التعمير الرسمي الذي عزمت السلطات

(1) – عدة بن داهة، الاستيطان....، ج 1، المرجع السابق، ص 376، 377.

(2) – ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات....، المرجع السابق، ص 29.

(3) – احميدة عميراوي، زاوية سليم، زغداوي محمد، المرجع السابق، ص 54

على انجازه، غير انه لم يفي بالغرض المطلوب لذلك سن قانون آخر في 16فيفري 1897 للدفع بالتعمير إلى الأمام[1].

قانون 16 فيفري 1897:

ان فشل مشروع الإصلاح العقاري بواسطة عقد "تورانس"فتح المجال أمام المشرع وهيئاته لإصدار قانون جديد يتمثل في قانون 16فيفري 1897م.[2]

وتعود أسبابه إلى التطبيقات السيئة للقانونين السابقين، وبطء عمليات الاستقصاء العام وارتفاع المصاريف الخاصة بالتقسيم والنزاعات القضائية وتكرار لجان التحقيق بضغط من الأوروبيين في أراضي الجزائريين بدون مراقبة[3]، ومشكل المضاربة الي يقوم بها الموثقون والمتعاملون الآخرون، يضاف لها الانتقادات العديدة الموجهة للمنفذين بسبب تجاوزهم مواد القوانين السابقة، مما جعل العديد من المهتمين بقضايا العقار يطرحون بدائل من خلال التقارير، وذلك ما اقترحه السيد "رونارد "[4].

وبالرجوع إلى محتويات القانون نجده يتكون من 18 مادة نذكر أهمها:[5]

. حيث أبقى القانون الفصل الأول والثاني للقانونين السابقين.

---

(1) – ابراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 121

(2) – ينظر مواد القانون في: Boa، 1897، 140– 135 pp

(3) –Benachenhou (A) ،opcit ،p 96

(4) –Conceil Général du Département D'oran ،sessions oran 16 avril 1913 ،p93

(5) – يمكن الرجوع الى العديد من المراجع التي تحلل مواد القانون منها:

Gérault (A) ،opcit ،pp 389– 93 ،Démontes (V) ،opcit pp 337–348

. أما الفصل الأول من القانون فألغى الاستقصاءات الجزئية السابقة وتكييفها مع القانون الجديد.

. اما المادة 14، فتدعوا أصحاب العقود التي لم تخضع للتصفية من خلال قانوني 1873و 1887م بإمكانهم تكيفها وفق الإجراءات الجديدة بهدف تثبيت العقود الإدارية والقضائية في اجل أقصاه 6 أشهر.

. تأسيس الملكية بأراضي العرش والملك معا.

. ترخيص حق البيع بالوعد في أراضي العرش.

ومن الأهداف الأخرى التي كان يتوخها المشرع لهذا القانون:

. تثبيت مبدأ فرنسة الأراضي في الجزائر والتأكيد "بان كل المالكين مهما كانت جنسياتهم يخضعون للقانون الفرنسي ".[1]

. التراجع عن إبعاد القاضي المسلم نهائيا في مجال البث في التشريع العقاري الفرنسي وذلك بالحفاظ جزئيا على نظام الشفعة الذي ألغاه قانون 1887م.

. فتح المجال أمام رؤوس الأموال في قطاع العقار وهو ما تخدمه الرأسمالية في شكلها الاستعماري.

(1) –Article « 3 du lois 26 Féverier 1887

وبالرغم من أهمية هذا القانون الجديد بالنسبة للمشرع الفرنسي لخدمة أغراض الاستيطان والمرحلة الجديدة التي تتميز بنوع من الاستقرار، ظل هذا القانون يطبق مثل القوانين السابقة بالقسم التالي، بينما ظلت المناطق الداخلية أو الصحراوية تخضع لقرارات الحاكم العام، بل إن بعض المناطق في الشمال لم تمسها عمليات القوانين الفرنسية خضعت هي بدورها لنفس الإجراء.

الفصل الثانـي

السياسات الفرنسية التعسفية ضد الجزائريين

المبحث الأول: استهداف المجتمع الجزائري

المطلب الأول: استهداف مقومات المجتمع الجزائري

المطلب الثاني: استهداف المرأة الجزائرية

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية

المطلب الأول: السياسة الفلاحية

المطلب الثاني: الصناعة والتجارة

المبحث الثالث: السياسة الدينية والثقافية الفرنسية ضد الجزائريين

المطلب الأول: التضييق الديني

المطلب الثاني: السياسة التعليمية الفرنسية

المبحث الأول: استهداف المجتمع الجزائري

المطلب الأول: استهداف مقومات المجتمع الجزائري

لقد سعى الاستعمار سعيا جادا لإحداث شروخ وفجوات بين أبناء الوطن الواحد، بالتفريق بين الناطقين باللسان العربي والناطقين باللسان الأمازيغي، وأسس لذلك بالمغرب معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية، واستنفر له متخصصون في اللغويات والتاريخ والأنثروبولوجيا والاجتماع، ركزوا على منطقة القبائل خصصوا بإرسالياتهم التبشيرية، ونتيجة لسياسة فرنسا الاجتماعية تشكلت فئة جزائرية ولو أنها قليلة العدد ضعيفة التأثير ناكرة للهوية العربية الإسلامية[1].

كما نجد من ضمن الأساليب التي اعتمدها في هذا المجال، إصدارهم لقانون حق تجنس الجزائريين بالجنسية الفرنسية سنة 1871 م، لإغراء كثير منهم على التنكر للإسلام، والتبرؤ من الجنسية الجزائرية، والذوبان في الجنسية الفرنسية[2]، ووفي سبيل خلق فئة اجتماعية لا هي مسلمة، ولا يمكنها أن تصير فرنسية، وإنما تساهم في إحداث الشروخ والفوضى والصراع داخل المجتمع، ورغم التسهيلات التي أدخلت على القانون سنة 1919 م فان الذين انساقوا إلى التجنس، وانزلقوا في منزلقة قليل جدا، حيث " ارتضته هذه الأقلية لقضاء حاجات مادية، والحصول على بعض الامتيازات السياسية، مثل بعض المعلمين في المدارس الرسمية، والعسكريين الذين يعملون في التجنيد الفرنسي "[3].

---

(1)- . عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913 . 1940)، ط 1، دار الشباب، بيروت، 1999، ص34

(2)-. احمد حماني، امامة المتجنس، مجلة الاصالة، عددان 69.68/الجزائر 1979، ص 122.

(3). ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية، نشاتها. تطورها / اعلامها من 1903.1931، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1987، ج 1، ص 362

اعتبر معظم الجزائريين هذا القانون إهانة لهم ولدينهم الإسلامي، ولذلك كانت معدلات طلب التجنس ضعيفة، حيث لم تتجاوز 30 طلبا مقبولا ما بين 1865 إلى 1900[1]، فبين 14 جويلية 1865وة3 ديسمبر 1899م، تم إحصاء 1131 تجنيسا فرديا بين الأهالي المسلمين فقط [2]، ولم يقدم على التجنس ما بين 1865 و 1875 م سوى عدد محدود جدا لم يتجاوز 371 جزائريا، ولم يزيدوا في العام 1890 على 783 شخصا ممن ارتدوا على دين أسلافهم، فأصبحوا منبوذين[3]

ومع بداية القرن العشرين كانت الأرقام السنوية لتجنيس الجزائريين المسلمين كالتالي: 1900(19حالة)، 1903 (17حالة)، 1905 (19 حالة)، 1907 (43 حالة)، 1909 (43 حالة)، 1911 (36 حالة)، 1913 (33 حالة)، 1919 (17 حالة)[4]. كما تشير الإحصائيات إلا انه لم يتقدم لطلب التجنيس إلا لحوالي 360 شخصا مابين 1920 .1930.

وهذا العدد القليل جدا إذا قيس بعدد السكان الجزائريين، وبما قامت به الإدارة الاستعمارية من دعاية، وما قدمته من تسهيلات وإغراءات، لإغراء البعض لقبول التجنس وحمل الجنسية الفرنسية، والمتجنس الجزائري لم يجد ولم يحظ بالحقوق نفسها التي كان يتمتع بها الفرنسيون والأوروبيون، وحتى اليهود المتجنسون، ولم يلق الاحترام والمعاملة نفسها[5].

(1) Octave Depont، L'Algérie du centenaire، édition Cadoret، France، 1928، P173

(2)مراد علي، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 513

(3). بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830.1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص157

(4). مراد علي، المرجع السابق، ص ص 491 .492.

(5). عبد الرشيد زروقة ، المرجع السابق، ص35

ولم يستثن الاستعمار أي جانب من جوانب المجتمع إلا وبث فيها سمومه، وبذل كل ما في وسعه من اجل الحط من قيمه الأخلاقية، "لان الجزائريين على حد منطق الاستعمار، لا يحكمون بموجب قوانين إنسانية وما هم سوى رعاع يجب أن يمتثلوا لأوامر أسيادهم الاستغلاليين " [1].

وخلال هذه الفترة التعيسة من تاريخ الجزائر، كان من الأيسر على الجزائري أن يحصل على رخصة لفتح مقهى، من أن يحصل على رخصة لفتح مدرسة، وحتى إن رخصة المقهى فإنها خاضعة لبعض الشروط: يجب أن يكون المقهى ميدانا معدا لكل ما يخالف الأخلاق من قمار، ولكل عمل مشبوه فيه وإلا فانه يغلق بأمر من السلطات الفرنسية عند أول فرصة[2]. حتى شاع الخمر وشاربوه، وبدت بوادر استغلال الثقة والمخالفة لتقاليد البلاد العريقة في الظهور [3].

كما نجد في سبيل نشر الرذائل الأخلاقية، وسط جسم المجتمع الجزائري المسلم، يشجع فتح بيوت الفساد وممارسة البغاء، ويصدر في ذلك قوانين تبيح ذلك وتحفظه من كل رد فعل اجتماعي، خاصة في المدن كالجزائر، حيث البغاء ينظم تجارة ولدت محيطا خاصا بتجارة الرقيق الأبيض، واضحى سوقا وبضاعة مهربة وصناع[4].

(1). احمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1958، ص148

(2)مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 43 .44

(3). مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ص 17

(4)–المصدر نفسه، ص180

أما الدعارة فقد نشرتها السلطات الاستعمارية كالوباء في كل حي دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة، والاحترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان بالعاصمة، تحيط به بيوت العاهرات، ومثله الجامع العظم بمستغانم[1].

تعرض الشعب الجزائري لأخطر عملية هدم وتخريب ومحو لمقوماته على يد الاستعمار الفرنسي، حيث فتكت هذه الآلة الوحشية الاستعمارية بكافة مقومات المجتمع سواء الاجتماعية أو غيرها، دون توقف او كلل طيلة قرن من الزمن.

المطلب الثاني: استهداف المرأة الجزائرية

بعد ان استقر الوضع للفرنسيين في الجزائر، وخمدت نار المقاومة الشعبية، دخلت المرأة الجزائرية ضمن مخططات الاستعمار الهادفة إلى تفكيك المجتمع الجزائري المسلم، لقد كانت المرأة بالنسبة لهم تمثل المفتاح لاختراق المجتمع وغزوه ثقافيا واجتماعيا، فكانت المرأة الجزائرية في صلب مخططات الاستعمار وحملات التنصير والغزو الفكري والاجتماعي

تحيلنا الكتابات التاريخية الفرنسية، إلا أن المرأة الجزائرية كانت في صلب الإستراتيجية الاستعمارية لبسط النفوذ الفرنسي على الجزائر بأقل التكاليف، فالمنظرين الفرنسيين كانوا يركزون على المرأة الجزائرية مدخلا لتفكيك المجتمع الجزائري وتفويض أسسه الحضارية، ونجد السيدة" لوس اليكس[2] " تخاطب وزيرا فرنسيا في بداية الاحتلال بالقول:"...كما تعلمون سيدي الوزير، أن أقوى عنصر من حيث التأثير في إفريقيا . وكما عليه الحال في أوروبا .

(1). ناصر محمد، المرجع السابق، ج1، ص 205،206

(2) . لوس الكس : معلمة فرنسية وصلت الى الجزائر عقب الحملة الفرنسية، وكان لها طموح لتعليم المراة الجزائري ة خدمة للمشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر، للمزيد ينظر:

A Fronch woman's im perial story: Madame luce in. wineteenth-Rbeecca Rogers contury Algeria ،Stanford University prees ،Californid (USA) ،2013

هو المرأة، فإذا تمكنتم من استقطاب مئة ألف من بنات الأهالي وإشباعهن بمبادئ حضارتنا، بحيث يؤخذن من مختلف فئات المجتمع والأعراق، ستصبح هذه الفتيات بحكم الظروف الزوجات المفضلات للرجال ذوي المكانة المرموقة ضمن الفئة التي ينتمين لها في المجتمع، ومن ثم نضمن إلى الأبد خضوع البلد...."[1]

وقد استغلت المرأة الجزائرية من جانب المستوطنين الأوروبيين، فقد استغلت أبشع استغلال لخدمة المعمرين والأسر الأوروبية، ومع مرور السنوات صارت الفتيات الجزائريات يرتدن ورشات متخصصة لتعليمهن مهن وحرفا متخلفة، وهذا ما ركزت عليه السياسة الاستعمارية من اجل توفير اليد العاملة الرخيصة، هذه الورشات كانت تديرهم مستوطنات أوروبيات، وقد أشار إليها المؤرخ الجزائري الراحل أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي "حيث هناك الخريجات من ورشات المستوطنة الفرنسية "ابن عابن" لتعليم الخياطة والنسيج والطرز وصناعة السجاد، ومن بعض الورشات الأخرى التي فتحت في المدن الجزائرية الكبرى سواء تلك الورشات الخاصة التابعة للنساء الفرنسيات المستوطنات، أو تلك التي تشرف عليها الكنيسة في إطار سياسة التنصير، أو التابعة للإدارة الفرنسية بالجزائر.[2]

ولم يكن الهدف من وراء السياسة الفرنسية تثقيف البنت المسلمة وإخراجها من ظلمات الجهل كما زعموا، ولكن لجعل المرأة الجزائرية وسيلة للإنتاج، واستغلالها في خدمة الاقتصاد الاستيطاني، وإخراجهن من بيوتهن بشتى الطرق الممكنة، حتى يتعودن أنماط الحياة الأوروبية بكل قيمها، ويختلين تدريجيا عن قيمهن ومبادئ مجتمعهن.

(1) . ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة "الدارس والممارسات الطبية والدين 1830 . 1880، تر: محمد عبد الكريم اوزغلة، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 60.

(2) . ايفون تيران، المرجع السابق، ص 207

لم تسلم المرأة الجزائرية إذن من تأثيرات الامبريالية[1] الاستعمارية المتوحشة، فكانت تتعرض لأبشع أنواع العنف الاستعماري والاستغلال الاقتصادي، إذ أن المصنع هو المدرسة الأولى في حياة الفتاة الجزائرية، ولعل من أسباب فرض هذه الظروف الصعبة في العمل هو غياب قوانين خاصة بعمل المرأة في المصانع والورشات، وفي هذا السياق يذكر "غوديو آتيليو "[2] بأنه خلال 132 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تضع الإدارة الاستعمارية اي تشريع أو قانون خاص بعمل النساء، ولم توجد أي نقابة عمالية نسائية تستطيع تفادي فضيحة الاستغلال واللا إنسانية التي كانت تعاني منها النساء العاملات[3] .وبذلك كانت البنت الجزائرية تمضي سنوات شبابها في خدمة الاستيطان والمستوطنين، هذا إذا لم تدفع إلى عالم الرذيلة التي كانت له مؤسساته الخاصة، وشبكاته التي يديرها رجال ونساء أوروبيين تحت إشراف إدارة الاستعمار.[4]

وما زاد الأمر سوءا هو جهل أو تجاهل الفرنسيين لنمط التفكير عند الفرد الجزائري، فكانت محاولاتهم مثلا في العقود الأولى من الاحتلال، إنشاء منظومة الحالة المدنية، تعد في نظر المسلمين فكرة خارقة، لان الخجل هو الذي كان يمنعهم من تلفظ أسماء أمهاتهم أو زوجاتهم[5].

---

(1) . الامبريالية: اسمها مشتق من الكلمة اللاتينية امبريوم: وتعني الحكم والسيطرة على اقاليم كبيرة، ويمكن تعريفها بسعي الدولة لتوسيع سلطتها وتاثيرها عبر الاستعمار العسكري زالقافي والسياسي، بايتخدام القوة العسكرية ووسائل اخر، تم النقل عن موسوعة ويكيبيديا

(2) . باحث ايطالي في ميدان علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، صاحب كتاب " ثورة النساء في الاسلام "

(3) . محمد قريشي، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرة الكبرى 1954، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002، ص 86

(4) Christelle Taraud، La prosititution cololniale: Algérie، Tunisie، Maroc، 1830)، (1962، Payot، Paris، 2003

(5) . شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 18

أدرك الفرنسيون منذ البداية أنهم لن ينجحوا في استعمار الجزائر فكريا وثقافيا، بعدما تمكنوا من استعبادهم بالقوة العسكرية، إلا بانتهاج سياسة استهداف للمرأة الجزائرية للوصول إلى الهدف المنشود، وهذا بالنظر إلى أهمية دور المرأة وسط العائلة الجزائرية، خاصة دورها الأسري في تربية وتنشئة الأطفال، ومع ذلك فقد بقيت تفسيراتهم لوضع المرأة المسلمة حبيسة نظرة استعمارية ضيقة، فردوا سبب تخلفها إلى التعاليم الدينية.[1]

كما زعمت الكتابات الاستعمارية ذات النظرة المتعالية والعنصرية، إن الحياة الاجتماعية للمرأة الجزائرية لا يمكن أن تتطور إلا بفضل نظيرتها الأوروبية، التي جاءت لتدخل الحس الحضاري على حياتها، وتحسن من وضعيتها التعليمية والصحية والثقافية عموما، مثلما جاءت فرنسا إلى الجزائر لنشر مبادئ الحضارة، وليس للاحتلال والسيطرة[2].

يذكر أبو القاسم سعد الله: " كانت النساء العربيات تتنادى باسم "فاطمة" بدون تمييز أيضا، على أنها قليلة الأدب، فاطمة أو "موريكسية "واقل من ذلك استعمال عبارة "موكيرا"، ونظرا إلى أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الفتيات (اللاتي دفعن إلى عالم الرذيلة)كن مسلمات، فان أسماء الفواطم والموركيسيات والموكيرات أصبحت مرادفة (في المفهوم الاستعماري) إلى كلمة بغايا....[3]

(1) . ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج6، ص 338

(2) . من اهمها الدراسة التي قدمها ايمانويل سيفان بعنوان، "الاستعمار والثقافة الشعبية في الجزائر "، في مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، شهر جانفي 1979 ' وترجمها او القاسم سعد الله.

(3) . نجد في كتابات فرانتر فانون تحليلا عميقا للعلاقة التي تربط المستعمر بالمستعمر او الغالب بالمغلوب، حيث تحدث فانون عن اسطورة لعب المرأة الجزائرية " الاهلية " دور "الوصيفة "... وغيرها ينظر: فرانس فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، دار الفرابي للنشر، الجزائر، 2004.

لقد ظلت شعارات "تحرير المرأة "و"المساواة بين الجنسين " التي رفعتها بعض النساء الفرنسيات (المستوطنات) شعارات جوفاء لا تعني للمرأة الجزائرية غير التبعية للآخر والذل والنبذ الاجتماعي، ولكنها أداة في يد الاستعمار من اجل تشكيك المرأة الجزائرية في جذورها ومجتمعها.

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية

المطلب الأول: السياسة الفلاحية

فرضت السلطة الاستعمارية أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، حيث طرحت مبدأين غريبين تماما على المجتمع هما: حرية التصرف في الأرض، وحرية المعاملات، ولكن هذه الحرية خصت بها المعمرين، أما بالنسبة للجزائريين فقد كان النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات، وان التأثير الحقيقي الذي كانت تسعى اليه "المكاتب العربية"[1] لتجسيده بين الفلاحين الجزائريين هو حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية وتقويض تقاليدهم الفلاحية، إن الفلاحة هي أول مصالح الدولة، وكان هدف ضباط تلك المؤسسة (المكاتب العربية) هو تلقين الفلاحين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية شريطة أن يكون المردود لصالح الاستعمار.[2]

ادخل المعمرون الزراعات التجارية الواسعة كالتبغ وعنب الخمر والقطن وغيرها، وادعوا أن تلك الأراضي وجدوها مستنقعات وبورا، وان الفضل يعود إليهم لتجفيفها وإصلاحها

(1) . المكاتب العربية: جهاز اداري خاص اقامته الادارة الفرنسية يهتم بشؤون الاهالي ويهدف الى ضرب الثورة داخليا

(2) . صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، القافلة للنشر، الجزائر، 2013، ص 178

والحقيقة أن المستنقعات ما هي إلا قطرة من بحر بالنسبة لبقية الأراضي المستصلحة طبيعيا وهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد التأكد من خصوبتها ووفرة ردودها.[1]

ظل الطابع الزراعي مهيمنا على اقتصاد المستعمرة بشقيه العصري المتطور والتقليدي الأول بيد الأوروبيين الذين استحوذوا على جل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والتي وصلت إلى مليوني هكتار، منها 900000 هكتارا مخصصة لزراعة الحبوب تليها زراعة الكروم ب 166000هكتارا، كما استغلت السهول الغنية لزراعة الأشجار، فزراعة الكروم كانت كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الاستعماري.[2]

وقد اشتمل النضال ضد احتكار الأراضي، فالطبقة الفلاحية الجزائرية كانت تقاوم ببطء توسع القطاع الاستعماري، وعلى الرغم من الوسائل المالية البسيطة بالمقارنة مع وسائل الاستعمار الكبيرة فقد استطاعت الطبقة الفلاحية أن تحاصر أحيانا وأحيانا أن تصد جزئيا هذا الأخير.[3]

وعلى الأراضي الجزائرية بدأت عملية تطبيق السياسة الرأسمالية الزراعية، لأنه لم تتول الإدارة الاستعمارية الفرنسية تنظيم الإنتاج في هذه الأراضي على قواعد ملكية جماعية جديدة وإنما قامت بتوزيعها على أشخاص استقدموا بعائلاتهم من اوروبا وخصوصا من فرنسا

(1) . علي خنوف، السلطة في الارياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، منشورات الانيس، الجزائر، 1999، ص 70

(2) هواري قبايلي، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1962.1930، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مكتبة الرشاد، الجزائر، جوان 2010، ص ص 83، 84

(3) . جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867 . 1868، تر: عمر المعراجي، ط. خ، ، الجزائر، 2008، ص ص 288 289 ANEP منشورات

وايطاليا واسبانيا، وقد شكلوا الفوج الاول من المعمرين المعروفين في اصطلاحات المؤرخين بالأقدام السود....، ويقوم نظام الإنتاج في الملكيات الخاصة الجديدة على الإنتاج من اجل السوق ويستخدم ضمن قوة العمل والعمل الأجير، وتعتبر هذه العناصر الثلاثة وهي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعمل الأجير والإنتاج السلعي أركان أسلوب الإنتاج الرأسمالي.[1]

في عام 1881م كان إجمالي مساحة العقارات الريفية التي يمتلكها الأوروبيون 1.081.081هكتارا وفي عام 1884بلغت 1.180.813هكتارا، بالإضافة إلى ذلك 98.937هكتارا، ولم يبقى للسكان الأصليين (الجزائريين) الذين كانت نسبتهم اقل بكثير بمساحة قدرها 5.206هكتارا و3.144هكتارا و2.214هكتارا.[2]

وعلى ضوء القوانين السالفة الذكر استولى المعمرون على الأراضي الفلاحية، متبعين في ذلك سياسة تهجير السكان من القرى، لكون بقائها يشكل مصدر قلق يهدد مزارعهم من جهة ومن اجل ضمان اليد العاملة لخدمة أرضهم من جهة أخرى[3]، فكان هذا الاستيلاء الواسع على الملكيات الزراعية الخاصة يستهدف بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة لأنها أسهل للاستغلال وأخصب إنتاجا واقرب إلى الثكنات العسكرية الاستعمارية.[4]

---

(1) . محمد بلقاسم ، بهلول حسن، الغزو الراسمالي الزراعي في الجزائر ومبادئ اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 22.

(2) G.A.statistique générale de L'Algérie Années 1882 à 1884. op cct ، p141

(3) رضوان، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها نموذجا 1844. 1875، دار الشروق للطباعة، قسنطينة، 2015، ص 183

(4) . حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص 131

المطلب الثاني: الصناعة والتجارة

تطورت التجارة بسرعة وبخاصة الصادرات خلال 1870م ويعود هذا لتطور إنتاج القطاع الاقتصادي الأوروبي وكذا الهدوء النسبي الذي ساد الجزائر، والتشجيع الذي حضي به المعمرون من الإدارة الفرنسية بعد تثبيت أقدامها في الجزائر وتنظيم هياكل الحكم والإدارة والاقتصاد، بحيث ظهرت هذه الفترة ملامح وآفاق السياسة الاقتصادية في الجزائر، فبرز قطاع الاقتصاد الأوروبي في الإنتاج على سطح الحياة الاقتصادية والذي خدم الأقلية الأوروبية الاستعمارية، في ظل هذا التطور نجد القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري في ركود وتراجع حيث انه لم يجد من السلطات إلا الاستنزاف والإهمال[1] لان التجارة الأهلية ليس لديها بنوك تقرضها كما أنها لا تعتمد على رؤوس أموال قوية، بل كلها ضعيفة فمن النادر من يستطيع جلب البضائع من الخارج كالأقمشة والأواني والمواد العطرية....[2]

وتعتبر السياسة الجمركية المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية من أهم العوامل في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد ومصالحها الوطنية بربط الجزائر بفرسنا اقتصاديا منذ الاحتلال، وبهذا الصدد أصدرت عدة مراسيم منها:

جاء قانون 29ديسمبر 1884 م ليعمم الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وحسب قانون 19 جويلية 1890 م أصبحت المنتجات الزراعية والخمور وبعض المعادن تستفيد في حدود القروض السنوية للاستيراد من حرية الدخول للأسواق[3]. إن أهل البلاد تسعة ملايين لا يشاركون في هذا الحراك التجاري الضخم سوى بنسب قليلة جدا فهم يبيعون منتجاتهم

(1) . عبد الرحمان رزاقي ، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1976، ص ص 12

(2) . احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 488

(3) . عبد الرحمان رزاقي ، مرجع سابق، ص 16، 14، 13

المحلية للشركات الاحتكارية التي تزيد عن حاجتهم (الأصواف، التمر، الحبوب، الزيت) ثم يشترون لوازمهم من الأجانب وبالتالي كان استهلاكهم اكبر من إنتاجهم ومشاركتهم في التصدير والاستيراد ضعيفة جدا[1].

أما الصناعة فقد كانت تقليدية محلية تعمل على توفير الضروريات، والتي قام الاستعمار بمحقها وإعدام أي حركة صناعية في البلاد كما يقول توفيق المدني: "فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته....فلا فائدة يرجوها من التصنيع في البلاد، ثم إن أحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال، كما أن التصنيع في القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، فيعزى العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجر، ويزهدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة"، ولم يبقى من الصناعة إلا بعض معامل الزيت والصابون، وصناعة السجائر والتبغ، وبعض الصناعات النسيجية كالزرابي وحياكة الصوف[2].

والصناعة الأوروبية كانت تقوم على رأس المال وعلى الصناعة التحويلية وفائض الإنتاج والورشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع، فقامت باستثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن[3]، وكذلك صناعة المطاحن وعددها نحو 150 تستخدم حوالي 4600 عامل، ومعاصر الزيت وعددها 5000معصرة منها 264 على النمط الأوروبي تستخدم 1500 عامل و4735 معصرة أهلية...[4]

(1) . احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 128

(2) . احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 126

(3) . احميدة عميراوي، زاوية سليم، زغداوي محمد، المرجع السابق، ص 39

(4) . احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع ساب ق، ص 486

يمكن القول إن السياسة الازدواجية الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار في الجزائر بهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة، وسوق للمنتجات المصنعة الفرنسية لم يكن لها آثار سيئة على الاقتصاد التقليدي فقط بل على الاقتصاد الجزائري ككل[1].

المبحث الثالث: السياسة الدينية والثقافية الفرنسية ضد الجزائريين

المطلب الأول: التضييق الديني

تعتبر الفترة مابين 1871م و1914 م عصيبة على الجزائريين وعلى حرياتهم الدينية، حيث تعدد فيها المنع والتضييق بدعوى المشاكل السياسية وانتشار الأوبئة والأمراض وأفكار الجامعة الإسلامية في المشرق.

وكان قانون 6 جويلية 1880م قد أمر بالتضييق قدر المستطاع على المرشحين لأداء فريضة الحج بعرض منع اتصال الحجاج ببعض ممن وصفهم بالمحرضين اللاجئين في المشرق[2]، لكن الأمور أخذت منحى آخر أكثر شدة بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج بشكل قطعي دون استثناء ابتداء من 1881 إلى 1890م بدعوى انتشار الوباء أو الظروف الدولية الغير مشجعة على إرسال بعثة الحج.[3]

لقد عملت الإدارة الفرنسية على تهديم المساجد منذ انتصابها على ارض الجزائر، حيث قامت بتحويلها إلى كنائس ا والى متاحف، حيث كانت تطمع في خلق جو جديد يسهل

(1) . عبد الرحمان رزاقي، مرجع سابق، ص ص 12، 19

(2) COLLOT، (1830-1962) les institution de l'Algérie Durant la période coloniale، Editions du CNRS Paris، 1987، 309 p

(3) Ibid، p310

عليها نشر المسيحية داخل أوساط المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تحويل المساجد إلى كنائس وإقامة شعائرها الدينية المسيحية داخل هذه الكنائس[1]، أو تحويلها إلى أغراض دينية غير إسلامية والى مصالح عسكرية وتجارية[2]، لان الإدارة الفرنسية كانت تعتبر أن الدين الإسلامي هو العائق الوحيد الطي يقف بينها وبين الشعب الجزائري مدام الجهل والبربرية تسودان هذا الشعب.[3]

كانت الزوايا إحدى أهم النقاط التي انشغل بها الاستعمار الفرنسي، لأنه أدرك مدى خطرة هذه المؤسسة ومدى أهميتها كونها تلقن تعاليم الدين الإسلامي، وأمام هذا الدور الكبير للزوايا لم يتردد الاستعمار في تدميرها، حيث عملت إدارة الاستعمار على غلق الزوايا تدمير أغلبيتها، وتحويل البعض منها إلى ثكنات عسكرية تابعة للجيش الفرنسي، كما ذاق مشايخ الزوايا أقصى أنواع التعذيب ووصل الأمر إلى إعدام بعضهم، كما عملت على طمس وتشويه سمعتها ثم القضاء عليها بطرق الحيل والدس والمكر والخداع، فاستولت أولا على أموال الأوقاف والاحباس وقطعت عنها كل موارد الرزق وجميع المساعدات ضنا منها أنها بهذه الطريقة ستقضي عليها.[4]

(1) . عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19، المجلة التاريخية المغربية، ع 1 /تونس 1974م، ص16

(2) . ابو القاسم سعد الله، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1996، ج4، ص20

(3) . حياة بوعداين ، مغاتري عبلة، "السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر (1830-1914م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، (غير منشورة)، تحت اشراف: عبد القادر فلوح، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2015-2016، ص26.

(4). طيب جاب الله، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، مجلو المعارف، جامعة البويرة، ع 14 / اكتوبر 2013، ص ص 141-142.

لم تتوقف فرنسا على الهدم بل حاربت الأئمة وشيوخ الزوايا ووضعت حد لنشاطاتهم الدينية وفرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ونفت الكثير منهم إلى مناطق نائية داخل وخارج البلد[1]، وهذا ما يصفه "لويس رين ": "لم نستطع القضاء على شدة تمسك الجزائريين بدينهم الإسلامي ولا شيء نملكه للقضاء على ذلك، سوى أن نراقب الأئمة والمرابطين خاصة في الأرياف، ونحاول استدراجهم للعمل على إبعاد المجتمع الجزائري عن دينه الإسلامي " [2].

ومن جهة أخرى استعملت أساليب لكسب ودها والتحكم فيها كالجوسسة، وتوقيف نشاطاتها التعليمية وتشجيع الزوايا على الدروشة والخرافات والسحر[3]، وتدخلوا في تدريس الفقه بحذف بعض الأبواب كالجهاد ومنعوا أحيانا تدريس التوحيد وشجعوا اللهجات المحلية على حساب اللغة الفصحى، لذلك آلت وضعية التعليم في معظم الزوايا إلى مأزق وغلب عليه الجمود والانغلاق[4]، كما كانت فرنسا تمنعهم من أي نشاط سياسي أو التنقل من غير رخص حيث قامت بمراقبة التنقلات وإعطاء رخص المرور، الأمر الذي كان يسمح بالعثور على الذين لا يملكون هذه الرخص.[5]

---

(1). يحي بوعزيز، اوضاع المؤسسات الدينية للجزائر خلال القرنين 19 و20 م، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ع 63/الجزائر 1981م، ص 25

(2) LOUIS RINN، Marabouts et khouans –Etude sur l'islam en Algérie، Adlobhe jourdan، Alger، 1884، p

(3) . محمد الصالح بن عتيق، احداث ومواقف في مجال الدعوة الاصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، (د.ت)، ص37

(4) . احمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص351

(5) . عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830.1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص191.

ارتكبت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر اعتداءات عديدة في حق القضاء الإسلامي ومن بينها القرار الصادر في 28 اوت 1874 م يقضي بإنشاء جهات قضائية جزائية خاصة بالأهالي وحذف المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل.[1]

إضافة إلى القرارات والمراسيم التي طبقتها فرنسا حول القضاء الإسلامي، فقد حاولت استمالة بعض القضاة الجزائريين من خلال الإغراءات المادية والترقيات الإدارية، وهناك من القضاة الذين انساقوا وراء هذه الإغراءات وانسلخوا عن مبادئهم.

هكذا أصبح القضاء في كامل قطر البلاد وسيلة من وسائل السياسة الاستعمارية لبسط الهيمنة الفرنسية في مختلف أنحاء البلاد، حيث حطمه الاستعمار تحطيما ولم يبقى منه إلا صورة مشوهة يخجل منها الإسلام.

لم تكن الأوقاف أو سياسة التضييق على المساجد والأئمة السلاح الوحيد الذي حارب به فرنسا الدين الإسلامي في الجزائر ' بل كان هناك سلاح اخطر من ذلك إلا وهو الحركة التبشيرية الواسعة التي قادها رجال الدين المسيحي في مختلف أرجاء الوطن[2]، وتعتبر منطقة القبائل من أهم مناطق تمركز نشاط الكاردينال لافيجري [3] الذي كان يدرك مدى أهمية المنطقة خاصة بعد المقاومات العديدة التي عرفتها فكان توجهه لهذه المنطقة لهدفين

---

(1) Pensa Henri، Algérie، organiation politique et administrative justice sécurité instruction publique travaux publics، PARIS، p39

(2) . حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830 .1962م، دار هومة، الجزائر، (د.ت)، ص16

(3). هو اسقف فرنسي من مواليد (1825م)، دكتور متخصص في علم اللاهوت واستاذ التاريخ بجامعة باريس، مؤسس المدرسة التبشيرية وجمعية مبشري افريقيا المعروفة بفرقة الاباء البيض التي نشطت بالجزائر توفي عام 1892م، للمزيد ينظر، علي بطاش، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، ط2، دار الامل للنشر، الجزائر، 2007، ص83.

الأول التنصير والثاني القضاء على المقاومة[1]، إن عمل الكاردينال لم يقتصر على الدعوة إلى التنصير فحسب بل أسس عدة مراكز دينية، كان من بين أهمها مركز ثاغمونت عزوز في بني يني انشأ سنة 1873م، ومركز تاوريت عبد الله أنشاه الآباء البيض أنفسهم سنة 1873م[2].

وتوالت بهذا سياسة الاعتداءات والتضييق على الحريات الدينية للجزائريين وعلى دينهم الحنيف بجميع الطرق بعدما تم التعرض للأوقاف ودور العبادة وهدم جزء منها وتحويل بعضها الآخر، ومن ثم محاولة ضرب نفوذ الطرق والزوايا بوصفها ظلت للأبد تحمل لواء الجهاد ضد كل أشكال الاستعمار والهيمنة، كان ذلك عبر محاولات الإدارة الاستعمارية بأسلوب الترغيب والترهيب في محاولة لاستيعابها والانتهاء بالمساس بالتعليم الديني الأصلي والتدخل في شؤونه مما ساهم انقراض مراكز الإشعاع وتقهقرها إلى مجرد كتاتيب تعلم الصبية بعض آيات القران الكريم مما تسبب في هجرة كبير لعلماء المسلمين نحو دول الجوار ودول المشرق وحتى إلى شبه الجزيرة الهندية.[3]

المطلب الثاني: السياسة التعليمية الفرنسية

اعتبر الاستعمار والمختصين في "الشؤون الأهلية "بالجزائر بان قيام المدرسة الفرنسية في الجزائر ونجاحها لا يمكن أن يتم إلا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية، التي كانت

(1) . سعدي مزيان، النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867.1892م، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص 219.

(2)سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 220.

(3) . ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998، ج 5، ص ص 485 486

تشكل، في نظرهم، حاجزا يحول دون قيام هذه المدرسة[1] ، وذلك باعتبار أن التعليم التقليدي في نظرهم "هو الذي يصنع الفكرة الرافضة للاحتلال ويعطي الشخصية الوطنية والقومية عمقا واسعا "[2]، لهذا قامت الإدارة الاستعمارية بتدمير منظم و ممنهج للإرث الثقافي للمجتمع الجزائري بما في ذلك التعليم التقليدي وذلك من خلال التدابير التالية:

. مصادرة الأوقاف المحبوسة على المؤسسات الخيرية وأماكن العبادة والتعليم والتي كان ريعها يستعمل في الإنفاق على المساجد والكتاتيب القرآنية والمدارس[3] ، وذلك بموجب قرارات ومراسيم متدرجة وفي فترات متلاحقة[4] ، أسقطت على الوقف مناعته، وأخضعته لقوانين المعاملات العقارية الفرنسية، وهذا ما مكن النازحين الأوروبيين من الاستحواذ على بعض الأوقاف والأراضي الموقوفة وتحويلها إلى ملكيات خاصة، وهذا ما حرم المؤسسات الدينية والتعليمية من السند المالي الذي كان يتكفل بالنفقات والمصاريف الضرورية للمشتغلين بالتعليم والقائمين على الأمور المتعلقة بأماكن العبادة والتعليم، من أئمة ومدرسين وطلبة ونظار ، ومن الأوقاف المصادرة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أوقاف مكة والمدينة، وأوقاف الأندلس، وأوقاف الأشراف، وأوقاف الطرق العامة وأوقاف عيون المياه.[5]

---

(1). عمار هلال ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 .1920م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 104.

(2). شهبي عبد العزيز، الزوايا الصوفية والغرابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005

(3) André Nouschi et autres، L'Alg érie passé et présent، op.cit، p253

(4) . من بينها قرار 7 ديسمبر 1830 وقرار 23 مارس 1843 وقرار جوان 1843، ينظر، Claude Collot، op.cit، p315

(5) . نادية طرشون واخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2005، ص 178

لقد تحدث الفرنسيون كتابا وعسكريين وسياسيين، عن هذه المصادرة، وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري، إذ قال الفيلسوف" الكسي دي تو كفيل"[1]، الذي ندد أمام المجلس الوطني الفرنسي إذ قال "إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية...كان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان ونشر التعليم في جميع الوطن، وقد استحوذنا على مداخليها وحرفنا أهدافها وقضينا على الجمعيات الخيرية، وخربنا المدارس فهدت دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا...."[2]

- غلق أو هدم العديد من المدارس والمعاهد الدينية والزوايا وتحويلها عن مهمتها الأصلية [3]

. مضايقة المدارس القرآنية والزوايا التي استمرت في ممارسة نشاطها التعليمي ووضع قيود وتشريعات قاسية تحد من فتح أي كتاب أو مدرسة لتعليم القران[4] ، فوفقا لقانون 30 أكتوبر 1886 م و مرسوم 6 فيفري 1887م تم إخضاع هذه المؤسسات إلى الرقابة وتفتيش السلطات الفرنسية[5] ، كما أن اختيار المعلمين بدوره أصبح يخضع للقوانين التي تحدد طريقة

---

(1) . الكسي دي تو كفيل (1805 . 1859): مؤرخ ورجل سياسي فرنسي، ينحدر من أسرة ارستقراطية، حاصل على ليسانس في القانون سنة1826، له العديد من المؤلفات منها "الديمقراطية في أمريكا "نشره سنة 1835م ثم "نظام الاعتقال في الولايات المتحدة الأمريكية"، اشتغل بالقضاء وأصبح عضوا في أكاديمية العلوم السياسية سنة 1838 وفي الأكاديمية الفرنسية سنة1841، ثم عضوا في غرفة النواب سنة 1839، وبعد ثورة 1848 انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية وأصبح وزيرا للخارجية في جوان 1849، انسحب من الحياة السياسية 1851 ليتفرغ للتأليف، ينظر:
Le petit Larousse grand format، .... Larousse des noms propres، op.cit، p1389

(2). فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، ، ، الجزائر، 2006، ص202 ANEP،

(3). نادية طرشون واخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، مرجع سابق، ص 175

(4). محمد الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1992، الجزائر، ص 110

(5). عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر (د.ت)، ص 191

اختيار هؤلاء وكيفية دفع أجورهم، كما تم وضع جهاز مراقبة تابع لرئيس المكتب العربي لمراقبة المدرسين وخاصة الأجانب منهم كالمغاربة والتونسيين[1] وزاد موقف الإدارة الاستعمارية تشددا بإصدار مرسوم 8 أكتوبر 1892م الذي فرض قيودا وشروطا جديدة على الراغبين في فتح كتاتيب أو مدارس قرآنية منها أن لا يتعدى عدد تلاميذ الكتاب الواحد 8 أطفال، وان لا يتم الالتحاق بالكتاب من قبل الأطفال إلا عند انتهاء دوام المدارس الحكومية[2].

. نهب التراث العربي الإسلامي الذي عثر عليه جنود الاحتلال في المكتبات مثل المخطوطات والوثائق والكتب، وأرسل الناهبون بمحتوياتهم إلى ذويهم وأقربائهم في فرنسا أو قاموا ببيعها لتجار الكتب الأوروبيين الذين اخذوا إلى أوروبا، إضافة إلى قيامهم بإتلاف البعض منهم أو بعثرته أو حرقه كما فعلوا مع مكتبة الأمير عبد القادر[3] ، التي نهبها جنود الطابور الفرنسي[4] وهذا ما يفسر ظاهرة انتشار المخطوطات العربية في بعض مكتبات البلديات الفرنسية وقد وصف الرحالة الألماني " موري فاغنر "في كتابه "رحلات في ولايات الجزائر" ما فعله جنود الاحتلال بالمكتبات فقال بأنهم اتلفوا عددا كبيرا من المخطوطات النفيسة التي عثروا عليها في دار بن عيسى بقسنطينة، ومن بينها كتاب "دلائل الخيرات "، ونسخة من المصحف الشريف ومجموعة من الرسائل الصادرة عن الحاج احمد بأي وعلي

(1) . عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية، ص 140

(2). المرجع نفسه، ص 193

(3) Charles André Julien، Histoire de l'Algérie contemporaine، la conquete et les débuts de la colonisation (1827-1871) P.U.F، Paris، 1964، p181

(4). من بين المخطوطات والكتب التي تم سلبها من قبل الجنود الفرنسيين في معسكر سنة1835 معجم عربي ومؤلفات في الفقه الإسلامي تتضمن أحكام البيع والشراء وشرخ الأحاديث النبوية إضافة إلى شروح في النحو العربي ومصحفين وعدد كبير من الوثائق والعقود الخاصة بأملاك الأمير عبد القادر، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 . 1954م ج5، دار البصائر، الجزائر، ص 334

بن عيسى وغيرهم من الأعيان والمسئولين[1] ، واستولت الحكومة على أرشيف الجامع الكبير.

اعتمدت السياسة الفرنسية على إفراغ الشخصية الوطنية من كافة روابطها سواء الدينية أو التعليمية لمدى معرفتها بأهمية العنصرين لدى المجتمع الجزائري المتمسك بمبادئه المتشبع بالثقافة الإسلامية والعربية، حيث ذكر احد غلاة الاستعمار يجب أن " توجه سهامها وتضرب بقوة كل ماهر ديني وبخاصة كل ما من شانه أن يساهم في تكتل الأهالي حول هويتهم الأصلية..[2].

(1) . أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5 مرجع سابق، 335

(2). عمار هلال ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830.1962، مرجع سابق 136

الفصل الثالث

آثار السياسة الاستعمارية وردة الفعل الجزائرية

المبحث الأول: آثار السياسة الاستعمارية التعسفية

المطلب الأول: تحطيم العائلات الكبرى وتدهور الأوضاع الاجتماعية

المطلب الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان

المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية إلى الخارج

المطلب الرابع: انعكاسات السياسة الاستعمارية على ثقافة المجتمع ودينه

المبحث الثاني: ردة الفعل الجزائرية

المطلب الأول: المقاومة الشعبية

المطلب الثاني: المقاومة السياسية

المطلب الثالث: المقاومة الثقافية

المبحث الأول: آثار السياسة الاستعمارية التعسفية

المطلب الأول: تحطيم العائلات الكبرى وتدهور الأوضاع الاجتماعية

يعتبر المجتمع الجزائري القديم غنيا بأراضيه وتاريخه وقيمه العليا، فكان محافظا لا يندفع بسرعة إلى تغيير تقاليده وعاداته الموروثة، ولعل هذا ما جعله يصمد أثناء فترة الاحتلال[1] في إطار القبيلة التي تعد التجمع الثاني بعد الأسرة، حيث تتكون من اسر متعددة غالبا ما تكون من أصل جد واحد، ويختلف حجم القبيلة حسب الأسر المكونة لها وهي ذات فروع كثيرة ورقع جغرافية واسعة، تجمع بين أفرادها المصلحة المشتركة والروابط الاجتماعية[2]، ومن هنا نستنتج ان القبيلة هي الأساس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري، والتي وقفت معرقلة طريق السياسة الفرنسية.

لقد أراد الاستعمار الفرنسي تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البرجوازية القديمة كبداية أولى للتفكيك[3]، وفعلا ومن خلال المراسيم التي سنتها الإدارة الفرنسية الخاصة بالأرض، تم إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر فتقننت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، بهذا فقد الجزائري الإطار الملائم الذي كان ينظم حياته ويحفظ له مصدر رزقه، فأصبح الفرد اعزل دون حماية من طرف القبيلة عرضة للقوانين الفرنسية الجائرة[4].

ونسجل أهم مظاهر التفكيك من خلال:

(1) انيسة بركات درار، محارات ودراسات تاريخية ادبية حول الجزائر، منشورات، الجزائر، 2008، ص 78، ANEP

(2) يحيى بوعزيز ، موضوعات وقضايا....، المرجع السابق، ص 514

(3) كمال بيرم ، الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1835 . 1954، دار الاكاديمية، الجزائر، 2013، ص 129

(4) ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات، المرجع السابق، ص 29

. تجسيد فكرة الدوار وفقا لقرار مجلس الأعيان والذي تشكل على قاعدة بقايا القبائل المفككة، تعبيرا عن إرادة نقل المجتمع من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية، وعليه نشط الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من حرية البيع والشراء[1].

. تحول ملاك الأراضي الى عبيد وافنان عند الملاك الجدد نتيجة التفكيك وزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تربط افراد القبيلة وفي المقابل تم اضمحلال العائلات الريفية الكبرى ونشأت ارستقراطية محلية أدمجت في العلاقات السياسية ليتم تحطيمها فيما بعد[2].

. تم القضاء على الفئة الثرية الحضرية التقليدية التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وأسلوب حياتها الراقي، وأصبحت تدريجيا فئة اجتماعية هامشية احتل مكانها رجال الأعمال والمصدرين لمنتجات المزارع والسماسرة[3].

ولم تقتصر آثار السياسة الاستعمارية على تفكيك العائلات أو نشر التفرقة العرقية بل تجاوزت ذلك لتصل إلى الأوضاع الاجتماعية للأهالي ، حيث أصبح المجتمع عرضة للأمراض الخطيرة والأوبئة وحتى المجاعات، والتي كانت تتسبب في الوفيات بالجملة، إذ تسببت سيطرة المستوطنين الأوروبيين على البلاد وخيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفقر المدقع بينهم ، وأدى ذلك إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية، وتحول أصحابها إلى عمال بسطاء وعاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرون في استخدامها، فانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر العمال المزارعون إلى الهجرة الشبه جماعية نحو المدن للاستقرار على أطرافها وفي أحياء قذرة

(1) الهواري عدي ، المرجع السابق، ص 78 .

(2) عدة بن داهة، الاستيطان....، ج 2، المرجع السابق، ص29.

(3) مغنية الازرق ، نشوء الطبقات في الجزائر، مؤسسة الابحاث العربية، 1980، ص 63

بنوها بأنفسهم من القصدير وقطع الخشب وعلب الأطعمة الفارغة، وأصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ التي تضم خمسة وعشرة أشخاص في خيمة واحدة وفي حالة اجتماعية يرثى لها ' حيث لا غذاء كافي ولا عناية صحية ولا عمل يوفر لهم الحاجيات الضرورية[1] إذ أن اغلب أفرادها عاطلون عن العمل اليدوي، ولا يشتغل الفرد منهم أكثر من شهرين في السنة[2] .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإمكانيات التي كانت متوفرة للمستوطنين لم يجن منها الأهالي إلا البؤس والشقاء، الذي جعلهم مشردين في الجبال والصحاري، وبالرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية والأوبئة المتوالية التي أتت عليهم، فان الإدارة الاستعمارية لم تكترث لذلك، بل ظلت تفرض عليهم ضرائب تفوق إمكانياتهم، وإذا كانت القبائل تعاني من ضغط هذه الضرائب، فان المعمرين كانوا ينتفعون بها في تحسين شروط حياتهم[3] ، فالجزء الأعظم من موارد الميزانية لفائدة العنصر الأوروبي لوحده، إن حاجات الأهالي الأكثر استعجالا لا يستجاب لها، وفي الكثير من البلديات تخصص مبالغ هامة للنفقات الكمالية، مع إهمال أعمال أساسية للمسلمين، وان هذا الوضع لمن الشذوذ بحيث أن الميزانية العامة، تتغذى من الضرائب التي يدفعها الأهالي[4] .

يمكن أن نصف الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري بمقولة الحاكم العام كامبون أمام مجلس الشيوخ المنعقد في 29 ماي 1893:" هو واقع مأساوي يصدم الأنظار كلها...."[5]

(1) يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 52

(2) المرجع نفسه، ص 53

(3) صالح فركوس ، مرجع سابق، ص ص 204 205

(4) Ben Hbilees charif: L'Agérie Français rue par indigéne ، impimerie oriental Fontane Frére، Alger، 1914، p 121

(5) شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلومن وفرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 387

المطلب الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان

عانت الجزائر الكثير من سوء الأوضاع الاقتصادية جراء السياسة الفرنسية التعسفية، حتى أن بعض الكتاب كان يتحدث عن شبح المجاعة المهدد للسكان، ولقد لخصت الصحيفة البريطانية "التايمز" أساس عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية المعتمدة على تقارير السلطات الفرنسية، التي تشير إلى الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب وسقوط قيمة الأجور، فمعظم الفلاحين الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كملاك صغار أو كعمال فلاحين لدى المعمرين والأجانب، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة العام الذي كان يعاني منه الفلاحون أكثر من غيرهم، ومن جهة أخرى كان الفلاح غير حر في التصرف بمنتجاته، لان الشركات الاحتكارية كانت تشتري منه بثمن بخس وتبيع نفس الإنتاج بأرباح طائلة، ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدينة، ومن الجزائر إلى أوروبا هروبا من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر والاستغلال[1].

ونظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري، فالفرد الجزائري الذي كان محصوله السنوي يقدر بخمسة قنطار من القمح والشعير قبل والى غاية 1871م، أصبح محصوله السنوي ينخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة 1900 م مستوى قنطارين في السنة، غير أن سياسة التجويع المنتهجة ضد الجزائريين من طرف سلطات الاحتلال لم يكن أثرها البالغ على الهجرة فقط ولكن كان لها الأثر أيضا على جمع الثروة والعمل على رفع دخل المهاجرين الأوروبيين بالجزائر[2].

(1) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1830 .1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص40

(2) احمد بن جابو ، المهاجرين الجزائريين ونشاطهم في تونس 1830 . 1954، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.2010، ص29

تمثل السخط الشعبي على الاستعمار الفرنسي في انهيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأعادت المصادر ذلك إلى الانخفاض الواضح في عمليات تخزين الحبوب، التي تعتبر لب الغذاء الشعبي، وأدت عملية تقنين الاستهلاك وتنظيم التوزيع إلى ارتفاع الأسعار وندرة السلع في الأسواق، من جراء (سيادة السوق السوداء)[1] ، وان تدهور عادة تخزين الحبوب، التي كانت تساعد الفلاحين في المواسم الغير منتجة، والتي كان لها فوائد يجنيها الفلاح في وضع اقتصادي إقطاعي ومن ثم رأسمالي، لا تتوفر فيهما على أي حال الضمانات المعيشية المستقرة لحياة الفلاح وأسرته، لذا كان الادخار وتخزين الحبوب عادة يستفيد منها الفلاح في الأوقات والظروف الصعبة التي تواجهه[2].

كما أن دخول الجزائر إلى نطاق الاقتصاد النقدي، قد ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين، وأدى إلى زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير التي تشكل احتياطيا استراتيجيا، ويعود السبب إلى زوالها أيضا الى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا على نطاق واسع وأيضا حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة بل إن منهم من اضطر إلى بيع محاصيله قبل حصادها واصوافه قبل زجها[3] ، لقد اجبر ذلك الجزائريين على التخلي على احتياطهم المتواجد في مطامير الحبوب، في حين جرت العادة على أن هذه المطامير مخصصة لتامين الاحتياجات خلال

(1) يوسف مناصرية ، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، ع 8، الجزائر، 2003، ص 141

(2) عبد المالك خلف تميمي ، المرجع السابق.، ص27

(3) صالح حمير ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 . 1930، رسالة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2014، ص 264.

الأعوام الصعبة، أفرغت إذا مخزونات الأمان مما عرض السكان بشكل خطير إلى أثار الجفاف[1].

وتعد سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي على الأهالي المسلمين من اشد الإجراءات وطأة على تطور ظروف حياة المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، ويمكن القول إن هذه الإجراءات التي بدأت السلطات الاستعمارية بتطبيقها بعد الاحتلال مباشرة قد اكتملت ملامحها وتجلت بوضوح أثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2] .

إن وجود زراعة أحادية بالريف، وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية، عجل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضارية، ولم يعد هناك شيء يجذب إليه أنظار أهل الريف، وعلى العكس من ذلك فان المدن قد جلبت أنظارهم، بفضل فرص العمل التي توفرها للقادمين إليها وبفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينة، التي اتصفت بقوة تواجد النظام الرأسمالي بها، وتوسع المصانع وانتشارها، إضافة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها[3].

وقد أحدثت الإدارة الفرنسية قطيعة في تطور المجتمع الجزائري، فنظام الأراضي والمعاملات والمبادلات أصبحت تخضع لمبادئ الرأسمالية، ونتج عن تحطيم البنيات

(1) محفوظ قداش وصاري جيلالي ، الجزائر صمود ومقاومات 1830.1962، تر:اوذاينيه خليل، دار المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012، 231 .

(2) مليكة قليل ، هجرة الجزائريين من الاوراس الى فرنسا 1900.1939، رسالة ماجستير في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.2009، ص20.

(3) محمد قريشي ، االاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرة الكبرى 1945 .1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001.2002، ص 115

الاجتماعية التقليدية تحرير مجموعة هائلة من اليد العاملة مستعدة لبيع قوة عملها، وأن إدخال قطاع عصري مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الفرنسي ومدعم بالوجود الأوروبي قد ولد وضعا متفجرا وإذا كان هذا القطاع يتميز بسيطرة اقتصاد السوق، فان الإطار الذي تطور فيه يختلف تماما عن الوضع في أوروبا، فكل عوامل التغيير مستوردة ودخيلة على البلاد[1].

لقد نتج عن ذلك عدة أزمات، فخلال الحرب العالمية الثانية وانطلاقا من سنة 1940 م إلى سنة 1945 م تعرضت الجزائر إلى أزمة اقتصادية خانقة، وتسببت في مجاعة كبيرة خاصة بالأرياف نتيجة جفاف حاد استغرق حوالي خمس سنوات، وتم خلال هذه المدة اجتياح كثيف للجراد أتى على الأخضر واليابس، وانخفض الإنتاج، ويضاف إلى هذه الأسباب يأس الجزائريين من وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي وسياساته التعسفية التي جعلت من الجزائريين خداما وعبيدا لدى المستوطنين[2] .

المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية إلى الخارج

لقد تردت أوضاع الشعب الجزائري، الذي أوصد الاستعمار في وجهه ظلما وتعسفا " أبواب العمل وحتى أبواب الأمل، فجرده حتى من شخصيته، وفي نظر القانون لم يبقى الجزائري جزائريا، دون أن يعود من جهة أخرى فرنسيا، فأصبح هو والعدم سيان، لا جنسية له ولا وطن، فصار غريبا وحيدا طريدا شريدا، لا دار تؤويه ولا قانون يحميه، لا في بلاده ولا في فرنسا ولا في أي بلد من بلاد الله "[3] ، مما انجر عنه تدهور شامل لمستوى الحياة ومعيشة الشعب الجزائري، وتركه عرضة سهلة ولقمة سائغة للمجاعات والأمراض الفتاكة

(1) محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر:نجيب عياد وصالح المتلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 84.

(2) عمار هلال ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 . 1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص55

(3) امين احمد ، يوم الاسلام، مكتبة النهضو المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص 112

القاتلة، لا يقوى ولا يجد بابا يكتب منه قوته وقوت عياله، لان المسلم الجزائري في نظر الاستعمار "لا يصلح إلا أن يكون جنديا، أو ليدفع الضرائب الفادحة أو ليبيع آخر معزة يرضعها أولاده "[1].

وقد أدت السياسة الفرنسية في الجزائر إلى تيئيس المسلمين الجزائريين في مستقبلهم ودفعهم إلى الهجرة، أو القبول بالنفوذ الفرنسي، وقد تركت هذه السياسة شعورا مريرا باليأس لدى المواطن الجزائري [2]، وقد دفع هذا الوضع بل حتم على الجزائري الهجرة، هروبا من ضنك المعيشة التي يعيشها والحياة التي يحياها، إلى مكان أسباب حفظ وجوده وبقاءه البيولوجي" وهكذا هاجر آلاف الجزائريين، لأسباب سياسية، واقتصادية، ودينية، واجتماعية، نحو المغرب الأقصى ' تونس، الشرق الأدنى وفرنسا، لقد كانوا يطلبون الحرية والاحترام، والفرص التي لم يجدوها في بلدهم "[3]

ومن بين أهم أسباب هجرة الجزائريين نجد :

. الاستيلاء على أجود الأراضي، اذ انه خلال قرن من الاحتلال (1929/1830) كان الاستعمار الفرنسي قد بني 928 قرية استيطانية، ووزع ما يقارب 1.5 مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائريين. ومما زاد في تفاقم الهجرة أن الأراضي المسلوبة قد حولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين.[4]

. الأراضي الجزائرية تمتاز بالقحط والانجراف وتفتت الملكية، أما مردودها الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمرين، وذلك بسبب اختلاف الطرق والوسائل

(1) . عبد الرحمان بن العقون بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الاولى 1920 .1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص120

(2) . حسن سلوادي بن عبد الرحمان، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 19

(3) . سعد الله ابو القاسم، الحركو الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ط4، ص129

(4) . احميدة عميراوي واخرون، المرجع السابق، ص 50

ونوعية الأرض، وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة لدى الجزائريين، مع العلم أن هذه المرحلة واكبتها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين، وأصبح الإنتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية.[1]

. فرض قانون التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي بقرار 3 فيفري 1912م[2]

بدأت الهجرة الجزائرية باتجاه العالم الإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت فردية أحيانا، وجماعية أحيانا أخرى، لقد هاجرت اسر كثيرة من ملیانة سنة 1899م، وسطيف سنة 1910م، وقسنطينة سنة1911م، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911م حيث غادر أكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو بلاد الشام (سوريا)، أي حوالي 20000 مهاجر، وقد أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية التي وجهت الاتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية.[3] وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وحتى الهند، وقد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي، وتولي بعضهم المناصب العليا.[4]

الجدول التالي يوضح عدد المهاجرين الجزائريين بالتقريب ما بين 1907الى 1921م:[5]

الدولة	عدد المهاجرين	السنة
المغرب الأقصى	20000	1907م
تونس	20000	1907م

(1) . احميدة عميراوي واخرون، المرجع السابق، ص 50
(2) . ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 40
(3) . عمار هلال ، المرجع السابق، ص 52
(4) . احميدة عميراوي واخرون، المرجع السابق، ص52
(5) . ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 40

مصر	20000الى 30000	1921م
الحجاز	10000الى 15000	1921م
الأناضول	5000الى 6000	1921م
الشام (سوريا)	5342	1911م
فلسطين	5000الى6000	1921م

المطلب الرابع: انعكاسات السياسة الاستعمارية على ثقافة المجتمع ودينه

خلفت السياسة الاستعمارية الفرنسية عدة آثار وانعكاسات أصبحت تأثر في الطبيعة البنيوية للمجتمع الجزائري بما بتضمنه من مكونات ثقافية، فأصبح يلاحظ ظهور أنماط وإشكال وسلوكيات غريبة عن مجتمعنا لم يكن لها وجود قبل الاحتلال الفرنسي، فاثر السياسة الاستعمارية يبدو واضحا في مجال الثقافة الذي كان يتميز بالإسلام والعروبة والثقافة المشتركة بين مكونات المجتمع ومن بين أهم هذه الانعكاسات والآثار نجد:

. ظهور أنماط وسلوكيات استهلاكية غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري، خصوصا في المناطق الحضرية لتأثرها بالقيم الثقافية الفرنسية واحتكاكها المباشر بالمستعمر، تتعلق أساسا بالجانب المادي والمعنوي للثقافة، تتضمن: العمران، الأدب، الآثار والفنون، والسلوكيات الاستهلاكية كالأكل واللباس والفلاحة، وهي نتائج السياسات الثقافية الفرنسية من 1830 إلى 1962م.[1]

(1) . كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر اهدافها وحدودها 1830 . 1962، تر:نذير طيار، دار الكتابات للنشر الالكتروني، 2016، ص ص 100 102

. ظهور الطبقة المتفرنسة، من نخب ومثقفين ومتعلمين، والذين نشأو في المدارس الفرنسية، وتأثروا بالقيم والثقافة الفرنسية، من لغة وأدب وفنون وسلوكيات وأنماط معيشية فرنسية.[1]

. ظهور ثنائيات ثقافية متناقضة على الساحة الثقافية الجزائرية، طرحت في شكل "بربري . غربي "، "مفرنس . معرب ".

. المخلفات اللغوية الفرنسية التي أفرزت مجموعتين ثقافيتين وظهور مصطلحات مثل " المربين، المفرنسين "هذا ما أدى إلى أزمة ثقافية في الجزائر[2].

. ظهور ما يسمى غلاة البربرية الطين كانوا مستهدفين بالدرجة الأولى في شخصيتهم وثقافتهم من طرف المستعمر، من خلال زرع الأساطير التاريخية الباطلة، ومحاولة إدماجهم، وتنصيرهم وزرع الثقافة الفرنسية فيهم، باعتبارهم قريبون عرقيا الى فرنسا بحد قولها، مفضلين اللغة الفرنسية على العربية[3].

. تخلي معظم المجموعات السكانية عن بعض عاداتها وتقاليدها وموروثها الثقافي، وهذا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والقاسية التي عاشتها خلال الاحتلال وما صاحبها من سياسات تعسفية، مثل ما يتعلق بالمناسبات الدينية واللباس.

. أدت سياسة الاستعمار والظروف القاسية التي فرضتها السياسة الاستعمارية على السكان بانتشار نسبة الجهل والأمية، فكان الانتشار للهجة الدارجة، مع تأثرها بحالة التدهور

(1) . مصطفى الاشرف ، الجزائر "الامة والمجتمع "، تر: حنفي عيسى، دار القبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 425 426

(2) . اسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 53 63

(3) . احمد بن نعمان ، فرنسا والاطروحة البربرية، ط2، الجزائر، دار الامة، 1997، ص ص 35 36

التي أدت حسب مصطفى الأشرف إلى إفساد اللغات الشعبية التي تعتبر رصيد ثقافي للمجموعات السكانية في الجزائر. [1]

. انتشار الثقافة البرجوازية الصغيرة التي كانت تحتل مكانة في أوساط فئات معينة من الشعب الذين كانوا في تفاعل مباشر مع الاحتلال.[2]

أما الواقع الديني فلم يختلف كثيرا عن الواقع الثقافي ' فقد ترتب عن سياسة التضييق الديني التي اتبعها الاستعمار نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري وانعكست بالسلب على كافة جوانب حياته، حيث أحرقت السلطات الاستعمارية كل ما هو مكتوب بالعربية كونه قرانا، وهذا أول ما عمل عليه المستعمر بعد أن احتل البلاد وعمل على طمس معالمها العربية والإسلامية...، ومن آثار الطمس تبديل أسماء المؤسسات الدينية بإعطائها أسماء أوروبية ومسيحية... الخ [3]

وهذا الوضع انعكس على الشعب الجزائري عامة حيث كانت العائلات تقوم بجميع الشعائر الدينية بدقة، لكن نتيجة الجهل بين الناس جراء غلق مصادر العلم والمعرفة الدينية والتي كانت مقصودة من طرف المحتل ' وتولد عن هذا الوضع الرديء انتشار بعض الخرافات التي اعتبرها العامة جزءا من الدين، كما كانت هناك بعض البدع والشعوذة التي كان يزكيها المحتل عنوة، حيث انتشرت المزار والقباب والأضرحة وأصبح الناس يتبركون بها، وكانوا يعتبرونهم من الأولياء الصالحين الذي وجب التقرب منهم.

(1) . مصطفى الاشرف ، المرجع السابق، ص 434

(2) . المرجع نفسه، ص 440

(3) . صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 1925، مديرية النشر جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص 45

لم تتوقف السلطات الاستعمارية على هذه الأعمال فقط بل أنشات العديد من الكنائس الفخمة في كل من عنابة وسكيكدة ومستغانم وبوفاريك وقالمة وارزيو ودلس، هذه الآثار التي عانى منها المجتمع الجزائري ودامت طويلا.[1]

كما عملت الإدارة الاستعمارية بالجزائر لجانا استعمارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة لرئاسة شخص أوروبي وعضوية وعضوية ممثلة من إدارة الشرطة الاستعمارية، كما صدرت قرار آخر سنة 1933 م بتأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلة وتحديد الأعياد الدينية والإشراف على تنظيم شؤون الحج.[2]

كما ترتب عن استيلاء السلطات الاستعمارية على الأوقاف الإسلامية غياب مصدر مهم كان يساهم بفعالية في سد حاجيات الفقراء والمساكين وعابري السبيل، حيث بفضل أموال هذه الأوقاف يتم توفير المأوى والملبس والمأكل[3]، وقد أدت كل هذه الممارسات التعسفية الفرنسية إلى توقف المجتمع الجزائري عن تحبيس أوقاف جديدة لأنهم كانوا يعلمون أنهم لن يستفيدوا منها بل المستفيد هي السلطات الفرنسية.[4]

أما بالنسبة للقضاء الإسلامي فقد وصف لنا احمد توفيق المدني تلك المرارة التي ألحقت بالشعب الجزائري بعد أن ضربوا مقدساته بقوله: " هل يعلم عربي في دنيا العروبة أن القضاء في القطر الجزائري العربي المسلم قضاء فرنسي كله ؟ وان أهل البلاد ليست لهم أدنى مشاركة فيه ؟ وان القضاء الشرعي الإسلامي قد حطمه الاستعمار تحطيما لم يبقى منه

(1) . عائشة ليتيم ، أيام الذاكرة من مأساة شعب، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 50

(2) . يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص68

(3) . عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص234

(4) . محمد زاهي ، الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830 . 1870، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (غيرمنشورة)، اشراف: حنيفي هلايلي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014 .2015، ص 361

إلا صورة مشوهة بشعة يخجل منها الإسلام...فالقاضي المسلم المتخرج من المدرسة الحكومية الجزائرية هو موظف فرنسي يحكم بين المسلمين في أمور الزواج والطلاق..." [1]

إن دوافع فرنسا الصليبية جعلتها ترتكب أبشع المجازر فخربت ودمرت وقامت بانتهاك الحرمات في المدن وتدنيس دور العبادة الإسلامية بكل ما فيها من أئمة المساجد ورجال الإفتاء هذا ما عاد بالسلب على المجتمع الجزائري المسلم.

المبحث الثاني: ردة الفعل الجزائرية

المطلب الأول: المقاومة الشعبية

تعتبر المقاومات الشعبية ردة فعل وطني مشروع ومستمر ومتنوع حسب الظروف المحيطة به، ضد فعل استعماري مستمر وغير قانوني، إن المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي اتخذت أشكالا، واستمرت منذ بداية الاحتلال، بل منذ فرض الحصار البحري الفرنسي على الجزائر[2]، واختلفت في قوتها في التنظيم والتجنيد والتعبئة الشعبية، فبعضها لم يكن سوى تمرد تم إخماده من قبل الإدارة الاستعمارية، وعلى العكس من ذلك كانت مقاومات شعبية أخرى أكثر تنظيما وفعالية في مواجهة الاستعمار[3].

الأسباب والدوافع لقيام المقومات الشعبية:

(1) . توفيق المدني احمد ، المرجع السابق، ص ص 138 139

(2) . يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1988، مقدمة المرجع

(3) . احميدة عميراوي ، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2003، ص ص 67. 68.

ويبقى التفسير الفعلي لقيام الثورة هو التذمر العام الذي كان يعاني منه سكان المنطقة ورفضهم للسيطرة الأجنبية[1] ، ويمكن وصف الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث هذه الثورات الشعبية إلى ما يلي:

. رفض الشعب الجزائري للسياسة الاستعمارية.

. طبيعة الاستعمار الفرنسي المبنية على سياسة الاستيطان والتنصير وفرض القوانين الاستثنائية ضد المسلمين من الجزائريين.

. الحالة العامة للجزائريين، سوء أحوال الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تحضيرهم وتهيئتهم للثورة والانتفاضة[2].

. مكانة قادة المقاومات (احمد باي، الأمير عبد القادر، المقراني) أصحاب علم، دين وجاه...، وبالمثل الشيخ بوعمامة[3].

. اعتماد فرنسا على سياسة تفكيك البنية الاجتماعية وتحطيم العائلات الكبرى، وهنا أدى إلى وقوع الاصطدام بينها ومصالح هذه العائلات.

. اعتبار بان الثورة هي الحل الوحيد للخروج من المشاكل وتصفية الحسابات مع السلطات الاستعمارية، وهو ما حصل مع الباشاغا المقراني[4].

---

(1) . صالح فركوس ، المرجع السابق، ص ص 322، 324.

(2) . يحيى بوعزيز ، ثورة 1871 "دور عائلتي مقراني والحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 63.

(3) . شهرزاد شلبي ، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان خلال ق 19، رسالة ماجستير في التاريخ، قسنطينة 2009، ص ص 45.44

(4) . صالح فركوس ، الملرجع السابق، ص 325

. إضافة إلى ما سبق، يمكن اعتبار سقوط الحكم الملكي في فرنسا عاملا شجع سكان واحة العمري على الثورة ضد الاستعمار الفرنسي[1]....وغزو فرنسا لتونس[2] في 1881 هي من بين الأسباب الخارجية التي أثرت في وقوع المقاومات واستمرارها.

المقاومات الشعبية:

مقاومة المقراني(1871.1872):

لقد ساهمت سياسة فرنسا المجحفة الظالمة في تضاعف البؤس والحرمان لدى السكان الجزائريين من خلال عدة عوامل[3] نذكر منها:

. سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة والخلاف بين القبائل الجزائرية خاصة بين المقراني وأبناء عمومته أولاد عبد السلام وكذلك الخصومة الحادة بين عائلة الحداد وعائلة ابن علي الشريف[4].

. انتزاع القوات الفرنسية من أبناء عمومة المقراني أولاد بلقندوز خمسة آلاف هكتار من الأراضي[5].

(1) الجيلالي بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص ص 59. 130

(2) . صالح فركوس ، قراءة في دوافع واسباب ثورة المقراني والحداد من خلال كتابات المؤرخين الجزائريين والاجانب، مناظرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 322. 324.

(3) محمد بجاوي ، ثورة المقراني بالبيترو، الاخضرية سنة 1811م، جامعة التكوين المتواصل، مركز البويرة، مجلة المصادر، ع 22، ص ص 55. 56

(4) . احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 154

(5) . خولة شلابي ، سلمى كلاع، جرائم الاستعمار في الجزائر من خلال شهادات قادة الجيش الفرنسي 1830 . 1871م، اشراف: عبد الوهاب شلالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2015.2016، ص 87

إصدار حكومة الجمهورية الفرنسية مجموعة من المراسيم والقرارات التي تخص الجزائر، والتي كان أهمها مرسوم كريميو حيث سمح الأخير بحق التجنيس الفوري ليهود الجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية[1].

حيث كان الحاج محمد المقراني(ينظر الملحق) يعيش كل هذه الأحداث ويتتبع خطاها، وكانت أخبار الحرب الفرنسية البروسية هي الأخرى تصله تباعا عبر الصحف، لذلك رأى انه من واجبه أن يستغل انهزام فرنسا وانكسار قواتها في الحرب لتعبئة الجماهير، وإعلان الثورة ضد المحتلين، ولذلك بدأت تحركات المقراني في هذا الاتجاه، منذ مطلع شهر جانفي 1871م[2].

وفي 14 مارس 1871م اجتمع المقراني بأبناء عمومته بإقليم مجانة معلنا ان الوقت قد حان، لمقاومة حكومة اليهود[3].

فتجمعت قوات المقراني في مجانة يوم 5 مارس 1871م مدعما بجيش من المجاهدين الذين جاءوا من كل مكان للمشاركة في الثورة والذين بلغ عددهم ستة آلاف مجاهد، بينما قوات فرنسا وصلت إلى 3000 مقاتل، الأمر الذي جعل المقراني يستنجد ببعض القبائل في رسائل وجهها إليهم [4]

(1) . سعيد بورنان ، المرجع السابق، ص159

(2) . المرجع نفسه، ص 101

(3) . صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 408

(4) . يسمينة عزاري ، المقاومات الشعبية في الجزائر 1830 . 1971 (مقاومة المقراني نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، اشراف ياسين بودريعة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة اكلي مهند اوالحاج، البويرة، 2016. 2017 م، ص 54

مقاومة الشيخ بوعمامة(1881.1883):

في نهاية الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة، توضحت أكثر مقاصد فرنسا في الانتشار التجاري والعسكري غرب المستعمرة (الجزائر)، وما صاحب ذلك من استهداف سلطة العائلات التقليدية الحاكمة التي تم إبعادها مقابل الاستجابة لطلبات الأوروبيين، كما أن مصالح الأهالي أصبحت بفضل النظام الإداري المدني الاستعماري عام 1876م تحت الرقابة الكلية للأوروبيين.[1]

بعد ان تضافرت تلك الأسباب وغيرها، بدا" الشيخ بوعمامة"[2] يعد للمقاومة التي كان ينوي إعلانها في الوقت المناسب والذي اجبر على إشعال فتيل الثورة[2] ، لذلك بدا الشيخ يعد للمقاومة وذلك بدعايات واسعة وبزيارات متعددة لعدد من المناطق والقبائل الصحراوية للتبشير بما يعتزم القيام به وإقناع الناس بإتباعه وتأييده، وقد تمت هذه الزيارات والتنقلات في الشهور الثلاثة الاولى من عام 1881م[3].

وقد وجدت الدعوة التي حركها الشيخ بوعمامة صدى واسع في أوساط قبائل عمور وحميان والشعابنة[4]، وبعد ان التفت حول الشيخ العديد من القبائل الراغبة في مواجهة الاستعمار، استطاع في وقت قصير ان يجمع حوالي 2300 جندي بين فرسان ومشاة[5]، فاغتنم الشيخ بوعمامة فرصة غياب الجيش الفرنسي المرابط بالمنطقة الوهرانية للمشاركة في الحملة على القطر التونسي في افريل 1881م، فأعلن الجهاد المقدس وحث بعض القبائل

(1) ابراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص 276

(2) . الجيلالي صاري ، ثورة (1881 . 1883)، مجلة الاصالة، ع 87، 88، ، الجزائر، 1980، ص 107

(3) . يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 293

(4) . عبد القادر خليفي ، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص ص 63. 64

(5) . عبد الله مقلاتي ، في جذور الثورة الجزائرية (مقاومة الاستعمار مستمرة من الاحتلال الى فاتح نوفمبر 1954)، وزارة الثقافة، الجزائر، (ب. ت)، ص 191

على الجهاد والانفصال عن السلطات الفرنسية الاستعمارية والالتحاق بالثورة، ومن هنا وقعت أول مواجهة عسكرية بين الشيخ والقوات الفرنسية في 27 افريل 1881م[1] بالمكان المسمى" سفيسيفة "[2]، وقد تلت هذه المواجهة عدة مواجهات ومعارك كان للشيخ بوعمامة وإتباعه الصدى الواسع فيها.

كشفت مختلف المقاومات الشعبية المسلحة حقيقة المستعمر الفرنسي، وبينت ادعاءاته الكاذبة في تحضر الجزائريين وتخليصهم من قبضة العثمانيين، فقد أصبح ظاهرا للعيان لكل الجزائريين أن فرنسا لم تأتي لإنقاذ الجزائر وتخليصها، وإنما جاءت للاحتلال والاستيطان والنهب، كما بينت مدى ارتباط الجزائريين بأرضهم وتمسكهم بوطنهم ودينهم، وذلك من خلال انصياعهم التام وطاعتهم المطلقة لقياداتهم الروحية التي قادت مختلف المقاومات الشعبية.

المطلب الثاني: المقاومة السياسية

رفض المستوطنون القوانين والإجراءات التعسفية التي أقرتها إدارة الاحتلال، من بينها إصلاحات [3] 1919 وطالبو بمنحهم حق الاستقلال الذاتي والإداري وذلك بإيجاد مجالس جزائرية يصوتون فيها من اجل التنظيمات التي تحقق آمالهم واعتبروا هذه الإصلاحات أمر خطير ووخيم العواقب.[4]

---

(1) . ابراهيم مياسي ، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، 1881. 1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1926، ص 200

(2) . (سفيسفية): قرية صغيرة تتربع على 350 متر تقريبا، تقع جنوب عين الصفراء وسكانها هم: المخاولة وبني عقبة، ينظر :

.La Marrechal.Duc De dalmadieu. op.cit

(3) . إصلاحات 1919م:"قانون ينص على منح الجزائريين الحقوق السياسية (التمثيل في البرلمان، الجنسية الفرنسية) مع تخليهم عن أحوالهم الشخصية ومقوماتهم الإسلامية. ينظر ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900.1930، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 4، 1992، ج2، ص 257

(4) . المرجع نفسه، ص 279

ولقد كان لهذه السياسات والقوانين الاستعمارية نتائج تمثل في انقسام تيار النخبة على نفسه، فالبعض ينادي بالتجنيس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[1] والبعض يطالب بالمواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، ونتيجة لهذه الأوضاع بدا ظهور الحركة الوطنية كنشاط سياسي إلى الواجهة.

1. حركة الأمير خالد:

تعتبر سنة 1919 م البداية الحقيقية لشاط الأمير خالد في الميدان السياسي لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة[2] على نفسها حول مسالة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية[3] ، وكانت أهداف حركة الأمير خالد تتلخص في المطالبة بالمساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية[4]، وتظهر هذه الأهداف التي قدمها باسم الحركة وحدة النواب المسلمين الجزائريين الى رئيس الوزراء الفرنسي في 1925م كما يلي:

. إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين غي مجلس الأمة الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين القاطنين بالجزائر.

(1) . شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر:عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992، 217

(2) . هي طبقة مثقفة آمنت بالنضال السياسي، وظهورها كان نتيجة احتكاك المهاجرين الجزائريين بفرنسا بالحركات اليسارية وبالنقابات العمالية في هذا البلد.

(3) . يحي بوعزيز ، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912.1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 240

(4) . محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز، الآمال، تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص ص 42.43

. الاعتراف للجزائريين بالحق في الوصول إلى كل درجات الوظائف العامة غير متقدمين إلا بشروط الكفاءة[1].

. المساواة التامة في الخدمة العسكرية وكافة الحقوق والواجبات.

. تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العالي الإجباري على الأهالي مع التعليم.[2]

. حرية الصحافة والجمعيات.

. تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.[3]

تطبيق فصل الدين عن الدولة.

. إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين.

. الحرية التامة للعمال الجزائريين في السفر إلى فرنسا.

. إلغاء القوانين الاستثنائية.[4]

2. نجم شمال إفريقيا:

كان ظهور نجم شمال إفريقيا ضمن مسار نشأة الحركة الوطنية الحديثة عاملا حاسما في انبعاث هذه الحركة سواء من حيث طبيعته الاجتماعية أو من حيث تنظيمه وأهميته.[5]

---

(1) . صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائريين، المجرع السابق، ص387

(2) . عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ، ماقبل التاريخ إلى 1962 م، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج2، ص357

(3) . احمد مهساس ، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص40

(4) . عبد الرحمان بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1984، ج1، ص 120

(5) . محفوظ قداش ، محمد قنانش ، نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 46أ54

وكانت الجزائر في ذلك الوقت تعبث في حالة محاصرة من القوانين التعسفية والجيش والشرطة الاستعمارية وبعد إعانة الجزائريين لإخوانهم في الريف المغربي الثائرين ضد الاحتلال الفرنسي والاسباني فكان ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة1926م حدثا عظيما في التاريخ السياسي الجزائري فقد كان يدافع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، لكنه كان يخفي وراء ظهره المطلب الذي ينادي باستقلال البلدان الثلاثة " الجزائر، تونس، المغرب "[1]

ومن مطالب الحزب هي المطالب التي تدور حلو استقلال الجزائر، وسحب القوات الفرنسية وإنشاء جيش وطني جزائري وإطلاق المسجونين السياسيين وإلغاء الرقابة الخاصة على الأشخاص وعمليات النفي التي سنها قانون الأهالي زيادة على إطلاق الحريات الأساسية للشعب الجزائري [2].

وهكذا نلاحظ أن الحزب لم يقتصر نشاطه فقط على المواجهة المباشرة للاستعمار وإنما عمل على التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية فقد وجه الحزب سنة 1930م خطابا إلى عصبة الأمم، وفيه عرض للأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي[3] وكان القصد من هذا التقرير إخراج القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية على غرار ما فعل الأمير خالد من قبل.

(1) . وادي خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص 130

(2) . سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية، المرجع السباق، ص351

(3) . احمد الخطيب ، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص44

3 . فدرالية المنتخبين الجزائريين:

تأسست في 11 سبتمبر 1927 م في الجزائر العاصمة، وبين 1919 م و1927م لم تكن منظمة رسمية تمثل مصالح هذه الجماعة[1]، وفي 18 جوان 1927 م قامت جماعة من أعضاء النخبة في قسنطينة بإنشاء اتحادية التعاون.[2]

ويتكون المنتخبون الجزائريون من فئة النخبة المثقفة، ثقافتهم فرنسية حيث تجمع هذه الفدرالية السكان المسلمين في المجالس البلدية وغيرها من المجالس التي تهتم بالشؤون الأهلية الخاصة بالمسلمين تحت الإدارة المباشرة لسلطات الاحتلال الفرنسي، وهم من دعاة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين إلى أوروبيين تحت الإدارة الفرنسية.[3]

وتمثلت مطالب فدرالية المنتخبين المسلمين كما جاء في مؤتمرها الأول في سبتمبر 1927م:

. التمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسة.

. المساواة في الأجور بين الجزائريين والأوروبيين.

. التسوية بين الجزائريين والأوروبيين في الخدمة العسكرية.

. إلغاء القيود المفروضة على هجرة الجزائريين إلى الخارج.

---

(1) . بشير الفرجي كاشا، مختصر وقائع احداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830. 1962)، (د.ت)، طبعة خاصة، ص 108

(2) . عبد الكريم بو الصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى (1935.1945)، دار ميداد، يونيفارسيتي براس، الجزائر، ط2، 2009،

(3) . سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية (1930.1945)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط4، 1992، ج3، ص ص 70.71

. إلغاء قانون الأهالي. [1]

. تطوير تعليم الجزائريين العام وتعليمهم المهني.

. تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.

. إعادة النظر في قانون الانتخابات الصادرة عام 1910 م.

4 . جمعية العلماء المسلمين:

لقد تمكن بعض الجزائريين على الرغم من معارضة السلطات الاستعمارية من الذهاب إلى جامعات العالم العربي قصد التعليم، نظرا لعدم وجود مدارس وجامعات في الجزائر، فكانت وجهتهم الزيتونة في تونس والقروين في المغرب، والأزهر في مصر، وكذلك جامعة المدينة المنورة، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على إنشاء مدارس حرة لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القران، كما عملوا على نشر الجرائد المختصة في تناول نهضة الجزائر الثقافية، وهذا ما يجعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوتها إلى الإصلاح الديني وتحقيق الوحدة الإسلامية.[2]

كان الهدف الأسمى لجموع العلماء كان إنشاء جمعية إسلامية تقوم على إعادة بعث التراث الإسلامي في الجزائر والدعوة إلى التمسك به، إلا أن الفكرة بقيت مجرد أمنية حتى تأسست جمعية العلماء المسلمين سنة1931م برئاسة عبد الحميد ابن باديس[3]

وتمثلت أهداف الجمعية في:

---

(1) . الجيلالي صاري' قدوش محفوظ، الجزائر صمود ومقاومات (1962.1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص24

(2) . عبد الكريم بو الصفصاف ، المرجع السابق، ص ص 77.73

(3) جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 1994، ص86

. محاربة الطرق الصوفية والمنحرفين[1].

. استقلال الشؤون الدينية عن الادارة الفرنسية.[2]

. محاربة حركة التنصير والإلحاد.[3]

. ترقية المجتمع الجزائري إذ قال ابن باديس: "أننا نريد نهضة شعبية قوية تجلي شخصية الشعب الجزائري وتكشف مجد الماضي بينهما لينير له طريق الحياة من جديد "[4]

. إدماج الشعب الجزائري في الحياة العصرية ذلك بان تجعله يستعيد بنيته الاجتماعية والثقافية.[5]

ظهرت المقاومة السياسية بعد فشل المقاومة الشعبية وعدم نجاحها ضد التعسف الاستعماري، وبعض القوانين الاستثنائية التي فرضتها فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى على الجزائريين وهذا ما ساعد على ظهور الحركة الوطنية في شكلها المنظم 1919م بداية مع حركة الأمير خالد مرورا إلى باقي الأحزاب والسياسية التي تفرقت مطالبها بين المساواة والاستقلال التام.

(1) . محمد البشير الإبراهيمي، اثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ج1، ص134

(2) . احمد بوقجاني ، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1999، ص47

(3) . محمد لحسن فضلاء ، من مواقف الإمام عبد الحميد ابن باديس، (د.ن)، الجزائر، 2001، ص192

(4) فضيل عبد القادر، فلسفة ابن باديس في مجال التربية والتعليم، مجلة الشهاب الجديد، افريل 2002، ص167

(5) . محمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (منظمة خاصة)، تر: محمد الشريف حسين بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 410

المطلب الثالث: المقاومة الثقافية

لم يتوان الجزائريون في مناهضة المخططات الاستعمارية خاصة الثقافية منها ' بصلابة منذ نزول المحتل ارض الوطن، فقد كان نفور الجزائريين واشمئزازهم من الأجنبي يزداد تبعا لتزايد السياسة الاستبدادية الاستعمارية، عبر عنها حمدان خوجة بقوله:" تلك الأفكار السوداء التي كونها عن الطبع الفرنسي، والتي لم يكن يعرفها من قبل، وهي اليوم من سوء الحظ، تزداد تفشيا في أعماق قلوب الأهالي "[1]

أمام هذا وجد الجزائريون أنفسهم بحكم تمسكهم بهويتهم الوطنية، بما تحويه من قيم وثقافة مجبرين على مقاطعة الثقافة الفرنسية، في جميع مظاهرها والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية ونصاعتها، إن ردة فعل الجزائريين على السياسة الاستعمارية كان حاسما في شكل صراع حاد ومستمر " بدا يوم بدا المحتل يفرض لسانه، وتفكيره ، وأسلوبه في الحياة، مستعملا المدرسة، والمستشفى، والمعلم والطبيب " [2]

الواقع أن المقاومة والمقاطعة التي أبداها الأهالي، لا يمكن القول من خلالها إن الثقافة الجزائرية بقيت بعيدة عن تأثير ثقافة العدو، لأنها مع مرور الوقت أصابتها صدمة الاحتلال التي ما فتئت تتطور، حتى إصابتها في صميمها، فان لم تمت فإنها توقفت عن النماء لا سيما بعد خصوبتها وانتعاشها في وقت سابق، فبعد سبعين سنة من الاحتلال حدث الجفاف

(1) . محمد العربي الزبيري ، مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص 153

(2) . شارل هنري تشرشل، حياة الامير عبد القادر، ط2، تر: ابو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص152

الثقافي والقطيعة التي حاول الاستعمار فرضها على التراث الإسلامي، ويمكن إضافة التدهور الاقتصادي وسوء الحالة الاجتماعية جعلا منحنى الثقافة يشهد التراجع[1].

ولهذه الأسباب وغيرها شرع الأعيان في رفع احتجاجات وعرائض تدعوا إلى التعليم حتى وان كان فرنسيا مادام الهدف هو محاربة الجهل الذي استفحل أمره، وفي خضم ذلك برزت مطالب رفعها النواب الممثلين في المجالس، نذكر منهم "محمد بن رحال "، الذي دافع عن التعليم الفرنسي والثقافة العربية الإسلامية التي لا تتعارض مع الثقافة الفرنسية وقد كانت له اتصالات مع مسئولين فرنسيين نذكر منهم لجنة 1891 م المشكلة للنظر في قضية التعليم الأهلي، وقد لخص الوضع في قوله:" إن التعليم الإسلامي لا يوجد في الجزائر ماعدا في الحالة الابتدائية في الزوايا والمساجد، وفي حالته التمهيدية في مدارس تلمسان، قسنطينة والجزائر " [2]

وللنهوض بالوضع اقترح بن رحال مشروعا من ثماني نقاط نذكر:

. إعادة تنظيم المدارس الإسلامية

. رفع عدد التلاميذ بضعفين أو ثلاثة إضعاف

. زيادة عدد المدرسين واختيارهم وتعيين معلمين فرنسيين ذوي خبرة وتلي هذه الإجراءات بناءا على مدارس بسيطة في وسط كل قرية حتى يتمكن الجميع من الالتحاق بها، لكن مساعيه فشلت لمعارضة الكولون لها[3].

---

(1) . الجمعي خمري ، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900أ1930، دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف: د.عبد الكريم بو الصفصاف، جامعة قسنطينة، 2003.2002، ص 179

(2) . جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سيسيولوجية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 95

(3) . المرجع نفسه، ص 90

ومع ظهور بوادر العمل السياسي والثقافي نشطت الجمعيات والنوادي، وأولت ميدان التعليم العناية الفائقة مثل الجمعية التوفيقية والراشدية ونادي صالح باي، وكلها كانت تخصص شطرا كبيرا من نشاطاتها للجنسين معا، لاسيما نادي الترقي الذي كان أهم مؤسسة ثقافية بارزة خلال أوائل القرن العشرين والذي زاد من صيته نشاط الشيخ الطيب العقبي.[1]

تزايدت المطالب التعليمية أكثر بظهور الفتيان الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية وحضارتها وأكدوا على إلزامية التعليم وضرورته للجزائريين بهدف إخراجهم من الجهل المتفشي والمستفحل، احد روادهم وهو فرحات عباس يصرح بقوله: "إن التعليم يجعل منا رجالا قادرين على فتح بيوت وتربية أولادنا تربية سليمة، كما يسمح لنسائنا بتربية الأبناء بالوسائل العصرية، كما أن ذات التعليم يعمل على إخراجنا من العصبية والجمود للحاق بالأمم المتقدمة "[2]

وبعد الحرب العالمية الأولى برزت على الساحة السياسية والثقافية النخبة المثقفة، في شكل قطبين متزامنين، فقطب ناطق بالفرنسية والآخر بالعربية، يحاول كل منهما على تحقيق رغبات الشعب وتلبية مطالبه، ولعل أول من برز وهو يجمع بين الثقافتين "الأمير خالد" الذي تمنعه ثقافته الفرنسية من التمسك بالثقافة الوطنية قدمها في شكل مطالب إلى الرئيس الفرنسي مما جاء فيه "تطبيق قانون التعليم الإجباري تطبيقا شاملا على الجزائريين مع الاحتفاظ بحرية الاختيار في نوع التعليم " [3]

ويجدر بنا الذكر أن فترة العشرينات من القرن العشرين هي بداية مرحلة جديدة من المقاومة الثقافية، فبعد صمود الزوايا والمساجد وبعض الكتاتيب، ظهرت مرحلة جديدة قادتها

---

(1) . الجمعي خمري ، المرجع السابق، ص ص 181 182

(2) . المرجع نفسه، ص 179.

(3) . عبد الرحمان بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ح 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 79.

كما اشرنا نخبتين العربية والفرنسية، فالأولى قادها العلماء المسلمين الذين هيكلوا أنفسهم ضمن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست عقب احتفالات ذكرى مرور قرن من الاحتلال الفرنسي للجزائر، يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس: " من المعلوم أن الأمة الجزائرية هبت بعد مرور قرن من الاحتلال لتأخذ قسط من الحياة، من نواحي عديدة، وخصوصا الناحية الدينية والتعليمية "[1]

وهذه الاحتفالات أثارت سخط الجزائريين بحدة، ومن ناحية أخرى حفزت فيهم الهمة لاستغلال الظرف والشروع في بعث الأمة وإرساء مشروع ثقافي وطني يرد على أوهام المؤرخين الفرنسيين الذين أنكروا ذاتية وهوية الجزائري[2] ، فقد بدأت تبرز أولى الكتابات التاريخية الوطنية توضح وجود الدولة والوطن منذ العصور القديمة، وأكدت تاريخ الجزائر، وأبرزت بطولات زعمائه عبر التاريخ، وكان الرعيل الأول منهم نذكر الشيخ مبارك الميلي، احمد توفيق المدني، علي دبوز، وعبد الرحمان الجيلالي، فرغم ضعفها في منهجها العلمي والتاريخي إلا أنها تحتوي على رسالة وطنية تربوية وتاريخية. [3]

وقد ظهر عمق رسوخ العمل الإصلاحي والثقافي في نفوس العلماء، الذين عكفوا برسالة النهوض بالجزائر التي بدأت تشهد صحوة لم تعرفها من قبل، فأيقظت الجزائريين من السبات ودفعت الأمة إلى حفظ تراثها من المسخ والتحريف [4]

(1) . محمد الطيب العلوي ، التربية بين الاصالة والتغريب، منشورات دحلب، الجزائر، (د. ت)، ص 120

(2) . عبد الكريم بو الصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص85.

(3) . ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 32

(4) . محمد الصالح رمضان ، جمعية العلماء ودورها العقائدي والاجتماعي والثقافي، مجلة الثقافة، ع 85، الجزائر، 1984، ص 359

الواقع انه إلى جانب عمل جمعية العلماء الرائد، سار إلى جنبه نشاط قامت به بعض الأحزاب والجمعيات الأخرى، كحزب نجم شمال إفريقيا الذي طالب في برنامجه بوجوب " فرض التعليم الإجباري باللغة العربية، وفي فسح المجال لدخول المدارس على جميع المستويات " وتأكد هذا ميدانيا في إقامة 17 مدرسة موزعة في أنحاء الجزائر[1] ، وقد سار حزب الشعب على مساره فنجده سنة 1938م يطالب بإصدار مرسوم، يجعل اللغة العربية على غرار ما هي في تونس إجبارية [2] ، وفي هذا السياق تضاف جهود النخبة المفرنسة حيث حظي التعليم بأولوية في برنامجها[3].

ومن هنا يمكن القول أن التعليم كان قاسما مشتركا بين مختلف تيارات الحركة الوطنية التي ظلت تناضل وتمارس ضغطها المتواصل.

(1) . رابح تركي ، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص ص 250 251

(2) . سعد الله ابو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 8، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص ص 250 251

(3) . عبد الرحيم سكفالي ، أصدقاء التربية، المؤسسة الخيرية لتشر التعليم 1934. 1940، مجلة الحوار الفكري، ع 5، 2003، ص 169.

خاتمـــــة

بعد الفحص والتحليل لفصول ومطالب مذكرتنا, وبعد تسليط الضوء على الإشكاليات التي طرحت في ثناياه حاولنا الإحاطة بموضوع السياسة المستخدمة لتفكيك البنية الاجتماعية للشعب الجزائري من مختلف الجوانب وعبر مختلف مراحل تطور هذه السياسة، وفي الختام توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

. باشرت فرنسا من أول وهلة من نزولها لأرض الجزائر سياسة التوغل والتغلغل داخل المجتمع الجزائري ولم يكن ذلك ممكنا من دون أن تستخدم الأرض وما عليها من اجل تشكيل مجتمعات دخيلة على المجتمع الجزائري من أجل إضعافه وكانت الحركة الاستيطانية الأداة التي تساعدها في الوصول إلى ذلك .

. تلت مرحلة الحكم العسكري مرحلة الحكم المدني خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة، والتي كانت أشد تعسفا وتمسكا بالسياسة الاستيطانية بل شرعت في بناء مستوطنات وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وسنت القوانين التعسفية التي تخدم المستوطنين وتهمش الأهالي .

. كان لسياسة الحركة الاستيطانية آثار وخيمة على الأهالي، فقد أصبح الجزائريون طبقة مهمشة لا تتمتع بأبسط الحقوق سواء المدنية أو الاقتصادية وفي المقابل كان المستوطنين أصحاب القرار والسيادة داخل الأراضي الجزائرية .

. حاولت فرنسا إخضاع المجتمع الجزائري من خلال عدة سنها لعدة قوانين واهم هذه القوانين مصادرة الأراضي، والتي كانت تمثل أهم عنصر بالنسبة للفرد الجزائري بسبب ما تحمله من خصوصية فالأرض بالنسبة للجزائري عرض وقوة وقوت، فحاولت فرنسا تفكيك هذه القوة من خلال سنها عدة قوانين أهمها قانون وارني الذي جاء بهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش التي كانت تمثل عائقا كبيرا أمام تجسيد السياسة التقسيمي الفرنسية .

. بعد قانون وارني توالت القوانين والتي كانت في مجملها تهدف إلى مصادرة الأراضي الجزائرية وفرنستها، من اجل إلحاق الفرد الجزائري بالفرد الأوروبي المستوطن، فأصبح الجزائري أجيرا في أرضه يتقاضى أجرا زهيدا .

. كانت السياسات الفرنسية استهداف واضح للمجتمع الجزائري ومقوماته التي تعتبر نقطة قوته، فحاولت تشويه هذه المقومات من خلال إدخال عادات غريبة عليه، ونشر التفرقة العرقية بين أفراد المجتمع الواحد، وتشجيع الفساد الأخلاقي .

. كانت المرأة الجزائرية من أهم أهداف السياسة الاستعمارية، فحاولت بشتى الطرق غرس الأفكار التحررية البعيدة عن المجتمع الجزائري داخل عقول النساء الجزائريات، من خلال رسمها في دور الضحية للمجتمع الذكوري الجزائري القامع لحريات المرأة، ومن اجل إلحاقها بالمرأة الأوربية التي جاءت حسب ادعائهم لإخراج نظيرتها الجزائرية من الظلم والحرمان .

. كانت الفلاحة والزراعة أهم مصادر الدخل للفرد الجزائري، لكن السياسة الاستعمارية جاءت لتمنع ذلك من خلال الاستيلاء على الأراضي الخصبة ونفي الفلاح الجزائري إلى الأراضي البور والغير الصالحة، مع نشر التقنيات الحديثة والتي تصعب امتلاكها من طرف الفلاح الجزائري .

. كانت الصناعة والتجارة الجزائريتان تعتمدان على الأساليب التقليدية، لكن السياسة الاستعمارية أوقفت أي نشاط صناعي أو تجاري جزائري من اجل جعل الجزائر سوقا للمنتجات الصناعية الفرنسية، ومن اجل تصريف فائض إنتاجها

. الدين الإسلامي هو القاسم المشترك بين أفراد المجتمع الجزائري رغم اختلافهم، لهذا حاولت فرنسا القضاء عليه من خلال هدم المساجد ونفي الأئمة والتضييق على بعثات

الحج، بالإضافة إلى ذلك نشرها للحملات التنصيرية من اجل نشر الطائفية داخل المجتمع الجزائري .

. عملت فرنسا جاهدة القضاء على اللغة العربية والتعليم العربي، من خلال التضييق على مؤسسات التعليمية وكذا منعها للتعليم العربي داخل المؤسسات الرسمية، وفرنسة التعليم الجزائري من خلال المدارس الفرنسية التي حلت محل المدارس العربية .

. تعتبر القبيلة بالنسبة للفرد الجزائري الإطار المنظم لحياته سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وهذا ما عرقل السياسات الفرنسية، التي حاولت بشتى الطرق تفكيك هذا النظام من خلال استهداف العائلات الكبرى ومصادرة أملاكها وتحويل القبائل إلى دواوير تحت السلطة الفرنسية، وتحطيم العائلات الكبرى التي كانت بمثابة رمزا للحياة الاجتماعية والإسلامية .

. أدى تفكيك النظام الاجتماعي الجزائري إلى تدني المستوى الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة والتشرد في أوساط الأهالي، ونزوح اغلب السكان إلى المدن متخذين البيوت القصديرية مسكنا لهم بالإضافة إلى انتشار الآفات الاجتماعية والأمراض .

. كل هذه الظروف الصعبة التي عاشها الفرد الجزائري جعلت منه مضطرا لترك أرضه وبلده خلفه والبحث عن مكان يؤمن له على الأقل لقمة العيش التي كانت صعبة في ظل السياسات الاستعمارية المجحفة، فكانت طريق الجرة إلى دول الجوار أو الشرق الأوسط وغيرها أسهل طريقة لذلك .

. لم يبقى المجتمع الجزائري متفرجا أمام كل هذه السياسات التعسفية وآثارها فكان لكل طبقة وجهة نظر تختلف عن الأخرى، كانت من أول ردات الفعل ضد هذه السياسات

المقاومات المسلحة والتي كان لها الصدى الكبير لدى القوات الفرنسية فمنها من ترك أثرا واضحا على جنود المحتل إلا أنها لم تكن بتلك القوة لإخضاع المستعمر.

. أما الطبقة المثقفة فكانت هي الأخرى تناضل من اجل حقوق الجزائريين التعليمية، فظهرت النوادي والجمعيات رافعة شعارات المطالبة بالحقوق التعليمية والمساواة ونشر الوعي داخل طبقات المجتمع .

. كان للحركة الوطنية دور هام في تاريخ النضال السياسي ضد المستعمر، ومع ظهور الأحزاب وارتفاع الوعي السياسي ظهرت المطالبات بحق الجزائريين سواء داخليا أو خارجيا من خلال الصحف والمجلات، فكانت مطالبهم تتراوح بين المطالبة بالمساواة والاستقلال التام.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871. 1919)، دار السرائد للكتاب، الجزائر، ج1

2 . الازرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر، مؤسسة الابحاث العربية، 1980 3 . الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي عيسى، دار القبة للنشر، الجزائر، 2007

4 . امين احمد، يوم الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ت)

5 . الابراهيمي محمد البشير، الشيخ محمد البشير الابراهيمي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978

6. بطاش علي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830.1900)، ط 1، دار المعرفة، الجزائر، 2008

7. بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط1، دار الامل للنشر، الجزائر، 2007

8. بلقاسم محمد، حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي في الجزائر ومبادئ اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984

9 . بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)

10 . بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من سنة 1830 الى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1

11 . بيرم مال، الاحتلال الفرنسي وتطور بالحضنة (1935 . 1954)، دار الاكاديمية، الجزائر، 2013

12 . تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975

13 . تقية محمد، الثورة الجزائرية، (المصدر، الرمز، الآمال)، تر: عزيزي عبد السلام، دار القصبة، الجزائر، 2010

14 . تيران ايفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين (1830. 1850)، تر: محمد بن عبد الكريم اوزغلة، دار القصبة، الجزائر، 2007

15 . حربي محمد، الثورة الجزائرية، الثورات الجزائرية سنوات المخاض، عباد وصالح المتولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999

16 . جليبي جوان، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1960

17 . بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997

18 . الخطيب احمد، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، دار الفكر، بيروت، دمسق، 2002

19 . خنوف علي، السلطة في الارياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري، نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، منشورات الانيس، الجزائر، 1999

20 . خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات

، الجزائر، ANEP 2005،

21 . بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الاراضي (1830 .1962) ابان الاحتلال الفرنسي، طبعة وزارة المجاهدين، 2008، 2008

22 . دردور عبد الباسط، المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي، دراسة وصفية تحليلية، منشورات الدعوة الاسلامية، طرابلس، 2002

23 . درار انيسة بركات، محاورات ودراسات تاريخية ادبية حول الجزائر ،

، الجزائر، 2008 ; ANEP

24 . روبير شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992

25 . زروقة عبد الرشيد، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913. 1913)، ط1 دار الشباب، بيروت، 1999

26 . زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق الجزائر المعاصرة (1830 . 1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

27 . سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج1

28 . سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1996، ج4

29 . سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج5

30 . سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج6

31 . سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية (1830 .1900)، دار الغرب الاسلامي، لبنان، بيروت، 1992، ج1

32 . سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

33 . سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الامة، 2013

34 . سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وافاق ومقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغ ب الاسلامي، لبنان، 2000

35 . سلوادي حسن عبد الرحمان، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

36 . شريط عبد الرحمان، الميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، . الجزائر 1985

37 . شهبي عبد العزيز، الزوايا الصوفية والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005

38 . صالح عوض، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى 1962، مطبعة دحلب، الجزائر (د.ت)

39 . بو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الاخرى (1935 . 1945)، ط1 دار ميداد، الجزائر، 2009

40 . طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2007

41 . بوعزيز يحي، ثورات الجزائريين في القرنين 19 /20 ، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1988

42. بوعزيز يحي، ثورة 1871، دور عائلتي مقراني وحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

43 بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية في الجزائر (1830 .1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر '، 1985

44 . بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830.1930)، دار الحكمة، الجزائر، 2010

45 . عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الريحانة، الجزائر، 2002

46 . عميراوي احميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدي، عين مليلة، الجزائر، 2003

47 . عميراوي احميدة، سليم زاوية، زغداوي محمد، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 .1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2007

48. عوض صالح، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى 1962، مطبعة دحلب، الجزائر، (د.ت)

49 . بن العقون عبد الرحمان ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الاولى (1936.1920)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988

50 . العقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، المكتبة الانجلو مصرية، الجزائر، تونس، القاهرة، 1993

51 . عرزاقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1976

52 . عباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية بالجزائر (1870 . 1962)، دار هومة، الجزائر، (د.ت)

53 . فرحات عباس، حرب الجزائر وثوراتها، ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، الجزائر، 2006

54 . فانون فرانس، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، دار الغرابي للنشر، الجزائر، 2004

55 . فركوس صالح، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، القافلة للنشر، الجزائر، 2013

56 . فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830 . 1925)، مديرية النشر، جامعة قالمة، الجزائر، 2010

57 . فركو س صالح، قراءة في دوافع واسباب ثورة المقراني والحداد من خلال كتابة المؤرخين الجزائريين، مناظرات في تاريخ الجزائر

58 . قداش محفوظ، محمد قناش، نجم شمال افريقيا (1926. 1937)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

59 . قيرة اسماعيل واخرون، مسقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002

60 لميتيم عائشة، ايام الذاكرة من مأساة شعب، دار هومة، الجزائر، 2014

61 . مبارك الميلي بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، (ب.ت)، ج 3

62 . بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ج4

63 . المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 2001

64 . امدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009

65 . مراد علي، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الدين والاجتماعي من 1925 الى 1940، تر: محمد بحياش، دار الحكمة، الجزائر، 2007

66 . مهساس احمد، الحركة الثورية في الجزائر (1914. 1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007

67 . مقلاتي عبد الله، في بذور الثورة الجزائرية (مقاومة الاستعمار مستمرة من الاحتلال الى الفاتح من نوفمبر، وزارة الثقافة، الجزائر، (ب.ت)

68 . بن نبي مالك، في مهب المعركة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 2002

69 . بن نبي مالك مكرات شاهد القرن

70 . بن نعمان احمد، فرنسا والاطروحة البربرية، ط1، دار الامة، الجزائر، 1997

71 . هلال عمار الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847.1918)، دار هومة، الجزائر، 2007

72 . الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي)، 1830 . 1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983

73 . وادي خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982

74 . يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (منظمة خاصة)، منشورات الذكرى الاربعينية للاستقلال، الجزائر، 2002

المذكرات والرسائل:

1 . حميد صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 .1930)، رسالة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2014.2015

2. خمري الجمعي، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900.1930)، دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف: د. عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة قسنطينة، 2002.2003

3 . بوعداين حياة، عبلة مغنازي، السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر (1830.1914)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، تحت

اشراف: عبد القادر فلوح، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2015 .2017

4 . عزاري بيسمينة، المقاومات الشعبية في الجزائر (1830.1917)، (مقاومة المقراني نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، تحت اشراف: ياسين بودريعة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة اكلي مهند اولحاج، البويرة، 2016.2017

5 . الفول فاطمة الزهراء، بن محمود سارة، سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري مابين (1830 .1914)، مكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.2015

6 . بوقجاتي احمد، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1999

المجلات:

1 . بقطاش خديجة، اوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، مجلة الثقافة 1830، ع92/مارس، افريل، الجزائر 1881

2 . التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983

3 . جاب الله الطيب، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، مجلة المعارف، جامعة البويرة، ع14 / اكتوبر، الجزائر 2013

4 . حماني احمد، امامة المتجنس، مجلة الاصالة، عدد / 63، الجزائر 979

5 . رمضان الصالح محمد، جمعية العلماء ودورها العقائدي والاجتماعي والقافي، ع / 85، الجزائر 1984

6 . بوعزيز يحي، اوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرنين 19 و20، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ع/ 63، الجزائر 1981

7 . فضيل عبد القادر، فلسفة ابن باديس في مجال التربية والتعليم، مجلة الشهاب الجديد، افريل 2002

8 . قبايلي هواري، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري (1830.1962)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مكتبة الرشاد، الجزائر، جوان 2010

المصادر والمراجع الاجنبية:

Les Algérien muslumans et la France ،C.R(2005) ،1 – AGEROW .Bouchene ،éd ،Paris ،2T ،1871-1919

op.cit ،L'Alg ériepassé et présent ،2 – André Nouschi et autres

،3- Ben Hbilees charif: L'Algérie Français rue par indigne ALGER ;1914 ،impiamerie oriental fontane frére

la ،Histoire de l'algérie contemporaine ،4 – Chales André julien conquete et les de la colonisation (1827-1871) P.u.F.paris.1964.

،Tunisie ،La prosititution coloniale Algérie ،5 – Christelle Taraud .Paris ،Payot ،(1830-1962) ،Maroc

Les institution de l'Algérie Durant la périod coloniale ،6 – Collot .1987 ،Editions du CNRS Paris ،(1830- 1962)

.Exposé des motifs de Warnier ،opcit ،T1 ،7 – Esyoublon elefe Bure

D.L (2008).L'émigration italiene de 1830 a ،C et Bautin ،8- Linares ،conditions et conséquences socio-économique ،CAUSES ،1914 .paris

،Marabouts et khouans Etude sur l'islam en algérie ،9 – Louis Rinw ALGER 1884 ،Adlobhe jourdn

La politique ،A(1981)le royaune arabe ،10 – REY-GOLDLEIGUER ،Compt rendu.Grinal heneri ،1861-1870 ،algerienne de napolean 3 In reveue d'Hstoire moderne et contenporaine.

ORGANITATION POLITIQUE et ،algérie ،11 – PENSA HENRI ،administrative justice sécurité instonction publique travaux publlics Paris.

Histoire ،12 – FISHERE.F. (1999) Alsaciens et lorrains en algérie Nice.éd gndini ،d'une emigration 1830 – 1919

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء 1	
الاهداء 2	
مقدمة	أ–و
مدخل للموضوع: لمحة عن طبيعة المجتمع الجزائري وجذور السياسات التعسفية المطبقة	08
الفصل الأول الحركة الاستيطانية ومصادرة الأراضي	
المبحث الأول: الحركة الاستيطانية في الجزائر	12
المطلب الأول: بداية الحركة الاستيطانية في الجزائر والعوامل المتحكمة بها	12
المطلب الثاني: الحركة الاستيطانية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة	16
المطلب الثالث: آثار الحركة الاستيطانية على الجزائريين.	21
المبحث الثاني: مصادرة الأراضي الجزائرية	25
المطلب الأول: قانون وارني 26 جويلية 1873م	25
المطلب الثاني: فرنسة الأراضي الجزائرية	30
الفصل الثاني السياسات الفرنسية التعسفية ضد الجزائريين	

المبحث الأول: استهداف المجتمع الجزائري	36
المطلب الأول: استهداف مقومات المجتمع الجزائري	36
المطلب الثاني: استهداف المرأة الجزائرية	39
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية الفرنسية	43
المطلب الأول: السياسة الفلاحية	43
المطلب الثاني: الصناعة والتجارة	46
المبحث الثالث: السياسة الدينية والثقافية الفرنسية ضد الجزائريين	48
المطلب الأول: التضييق الديني	48
المطلب الثاني: السياسة التعليمية الفرنسية	52
الفصل الثالث: آثار السياسة الاستعمارية وردة الفعل الجزائرية	
المبحث الأول: آثار السياسة الاستعمارية التعسفية	58
المطلب الأول: تحطيم العائلات الكبرى وتدهور الأوضاع الاجتماعية	58
المطلب الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان	61
المطلب الثالث: الهجرة الجزائرية إلى الخارج	64
المطلب الرابع: انعكاسات السياسة الاستعمارية على ثقافة المجتمع ودينه	67
المبحث الثاني: ردة الفعل الجزائرية	71

المطلب الأول: المقاومة الشعبية	71
المطلب الثاني: المقاومة السياسية	76
المطلب الثالث: المقاومة الثقافية	83
الخاتمة	89
قائمة المصادر والمراجع	94
فهرس الموضوعات	107